الجلسة الرابعة والتسعون

- **التاريخ** : الخميس 25 صفر 1420(1999/06/10)
- **الرئاسة** : - محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين،
  - السيد المصطفى عكاشة
  - الخليفة الأول للرئيس.
- **التوقيت** : ثلاث ساعات وخمس وعشرين دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة وربع بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** :

مواصلة المناقشة العامة حول مشروع قانون المالية .

* * *

*** السيد الرئيس :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

استأنفت الجلسة،

السيد الوزير،

وزير الاقتصاد والمالية،

السادة المستشارون،

على بركة الله نواصل المناقشة العامة لمشروع القانوني المالي بالاستماع للسيد المستشار عبد الحق التازي، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل،

*** المستشار عبد الحق التازي :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على آخر المرسلين وآله وصحبه وسلم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يسعدني باسم فريق الوحدة والتعادلية أن أدلي برأي حزب الاستقلال في مشروع ميزانية 99-2000، وفي البداية أعرب عن تقديرنا للأرضية التي بسطها السيد وزير الاقتصاد والمالية لتكون قاعدة للمناقشة سواء في عرضه أمام المجلس، في الجلسة العامة أو في لجنة المالية ولابد من التنويه كذلك بالاعتبارات التي أعطاها تقديم مشروع قانون المالية لخصوصيات مجلسنا بتركيزه على المحاور المتعلقة بمساهمة الجماعات المحلية والغرف المهنية وكذا أطراف الإنتاج في بناء أسس الانطلاقة الاقتصادية المطلوبة ونقدر أيضا المجهود الكبير والأسلوب الجديد الذي هيأ به السيد الوزير ومصالحه هذا المشروع.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون ،

لقد تتبعنا عن كتب مناقشات وأجواء تقديم مشروع الميزانية أمام مجلس النواب، و كنا قد ساهمنا على مستوى فريقنا البرلماني في دراسة معطياته، وأكدنا كما فعلنا في العام الماضي على الدور الذي يمكن أن تقوم به الفرق البرلمانية في تيسير مناقشة المشاريع المعروضة على هذا المجلس أو ذاك، وبصفة خاصة قانون المالية بما يتيحه من ربح للوقت وما يوفره من عمق وتدقيق في التحليل والرأي واتخاذ للموقف ولانحتاج أن نؤكد من جديد أن هذا الاسلوب لايفبن أي مجلس في ممارسة حقة الدستوري، والصلاحيات المنوطة به بل على العكس من ذلك فإنه يزيد تعامله مع المشروع المعروض عليه قوة وتماسكا، وفاعلية ومن هذا المنطلق نؤكد مرة أخرى تبني فريقي بمختلف الآراء والتحليلات المعبر عنها من طرف فريق حزب فريق الاستقلال في مجلس النواب، لانها في الواقع ثمرة عمل مشترك للبرلمانيين الاستقلاليين اعتدنا على القيام به من خلال الأيام الدراسية التي نخصصها لهذا الغرض وأكثر من ذلك فإن التنسيق بين مكونات الأغلبية الحكومية يأخذ مداه وعمقه من نفس الانشغال ومن شأنه أن يجعل مناقشتنا لمشروع القانون المالي في مجلس المستشارين استمرارا للمذاكرات التي امتدت شهرا كاملا في مجلس النواب ولذلك فنحن نعتبر أن هذه المناقشة أن تكون امتدادا طبيعيا للحوار، لا قطيعة ولامجرد تكرار أو اجترار، ومن هذا المنطلق كان اشتغالنا على مستوى لجنة المالية عند دراسة المشروع وعلى مستوى فرقنا عند

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن بؤرة المعضلات الاجتماعية هي البطالة، التي ناهزت نسبتها 20%، حتى أصبحت ذات بعد مأساوي يؤشر لإفلاس نظامنا التربوي وإخفاق الاختيارات الاقتصادية، التي ظلت منتهَزَة عشرات السنين، والتي أضحى مظهرها الصارخ، هذا الصدى اليومي الذي نسمعه أمام بنايات البرلمان من الشباب المعطلين، الجامعيين من مختلف التخصصات، هذا النداء، الذي ينبهنا جميعا حكومة وبرلمانا وكل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، إلى خطورة الوضعية، وللطابع الاستعجالي والجريء الذي يتطلبه علاجها، ونحن إذ نومن بمحدودية استيعاب الإدارة لكل العاطلين، ما نزال على يقين بحاجة الكثير من القطاعات لكفاءات هؤلاء، للنهوض بمهامها ولكننا متيقنون أيضا بأن الوسائل والمبادرات التشريعية المتخذة حتى الآن لتحفيز التشغيل من لدن القطاع الخاص، أو للتشغيل الذاتي، أو في نطاق آليات التشغيل من أجل الاندماج قد تكون محدودة الأثر، إما بسبب مساطرها أو حتى بالنظر إلى الأرضية الاقتصادية والظروف الانتقالية الصعبة التي تمر منها المقاولة المغربية.

إن الدولة اتخذت بالمقابل عدة تدابير لمساعدة الشباب على خلق مقاولات أو إعادة تكوينهم قصد الاندماج وقد أبانت التجربة أن عدة مقاولين شباب فشلوا في إنجاح مشاريعهم لأسباب متعددة، الأمر الذي يستدعي مرة أخرى إجراء تقييم موضوعي لهذه الآليات، وفتح حوار ضروري مع المعنيين، وتمكينهم من التسهيلات ووسائل عملية للخروج من الأزمة التي تعرقل مشاريعهم، وتدفع بالكثيرين منهم أمام المحاكم وتحطم آمالهم، ومستقبلهم بسبب عجزهم عن أداء ديونهم للأبناك وللدولة، لقد سجلنا إقدام الحكومة على تعديل بعض البنود في ميزانيات قطاعية لإتاحة المزيد من فرص التشغيل، ولكننا ندعو من جديد لضرورة مبادرات تعبوية تتيح الكافي من إمكانيات العمل وتسهم في حركة البناء والتنمية التي تحتاجها البلاد، ومن ذلك توزيع الأراضي المسترجعة وضيعات الدولة الفلاحية على خريجي المعاهد الفلاحية، ومنح رخص النقل للمعطلين بشكل يتيح الاستغلال، ضمن الظروف والشروط التي تحقق الغاية المرجوة، وتقصر كل احتكار، واعتماد معايير تحافظ على حقوق الدولة والمجتمع، كما ندعو إلى فتح أوراش كبرى في كل ربوع البلاد تمتص فئات عريضة من العاطلين، وتعيد الأمل في المستقبل والثقة والحماس إلى نفوس مئات الآلاف من المواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد التزم التصريح الحكومي بفتح أوراش المصلحات الكبرى التي تحتاجها البلاد، حتى يصبح التدبير العمومي المالي والاقتصادي تدبيراً فعالاً وناجعا ومتلائما مع حجم التحديات المطروحة أمام بلادنا.

وهكذا فإن الإصلاحات الأساسية في القضاء والإدارة والتعليم تتطلب مجهودات كبرى حول الثبات والاستمرار وقوة الاختيار لضمان دولة القانون التي لا إصلاح بدونها والدعامة الضرورية لتخليق الحياة العامة وتطوير مؤسساتنا وأدائها، ولا جدال أن إصلاح العدل يجب أن يكون موضوع حوار وطني ليأتي كنتيجة منطقية تحظى بدعم الجميع، ويكون له الانعكاس المطلوب، أي تأكيد السلطة القضائية كسلطة مستقلة رفيعة متحررة ومتوفرة على كل الوسائل والإمكانيات المادية والبشرية.

ولا شك أن إصلاح القضاء يقتضي اهتماما مطرداً بالأوضاع المادية والمعنوية للعاملين فيه، على مختلف مستوياتهم، ودرجات مسؤوليتهم، أما فيما يخص إصلاح الإدارة الذي تلتزم به الحكومة فهو لا يقل أهمية عن ورش إصلاح قطاع العدل، فهياكل الإدارة المغربية تحتاج باستعجال إلى الملاءمة مع متطلبات المرحلة لتتحرر من كل القيود والعوائق التي تجعلها معرقلا للتنمية والتغيير ابتداءً من ظروف العمل ووسائله وأساليبه، وعلى الإصلاح المطلوب أن يوجه إلى القضاء بصرامة على تفشي أمراض المحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ، وبتر الإنجاز والاستهتار بالمسؤولية والاستهتار بالمال العام.

وهذه الأوبئة التي نخرت الإدارة المغربية مدة السنين لا تحتاج في نظرنا لكثير من التحليلات، أو كثير من الدراسات ولا إلى التردد بقدر ما تتطلب صرامة في المراقبة والسهر على سيادة القانون

واحترام الحقوق والواجبات، واتخاذ الإجراءات الزجرية طبقا للقوانين الجاري بها العمل، في كل المتلاعبين لردم القلاع المحصنة عبر السنين بالفساد الإداري والتآمر على مصالح الشعب وأمواله.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن ربط التعليم والتكوين بحاجيات البلاد ورهاناتها التنموية يزيدني اقتناعا بالثوابت التي ما فتئنا نأكدها فيما يخص هوية التعليم حتى تكون المدرسة المغربية عربية إسلامية موحدة معممة وفي متناول كل أبناء الوطن، إنها قضية مصير، وبذلك تحتاج إلى تدقيق في البرمجة وتفتح في التخطيط وانفتاح الآفاق، ونحن ننتظر من اللجنة الوطنية التي أسسها جلالة الملك نتائج تتجاوب مع انشغالات الجميع بقضية مصيرية من هذا الحجم، لأننا بقدر ما ننجح في حل الإشكالية المستمرة لنظامنا التعليمي، وجعلناه في خدمة الأهداف التنموية والتربوية الكبرى، بقدر ما نستطيع ضمان الاستمرارية لحضارتنا وهويتنا وتفاعلنا مع مستجدات العصر لتتبوأ بلادنا المكانة اللائقة بها، في عالم يتطور بسرعة فائقة وتتجدد فيه الرهانات في كل لحظة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد ركز تقديم مشروع الميزانية أمام مجلس المستشارين على إبراز آليات توجيه السياسة المالية والاقتصادية للدولة مبرزاً دور الجماعات المحلية والغرف المهنية التي ترصد ميزانية التجهيزات بمشاريع تهم تحسين محيط عيش السكان وإلى منشآت ذات بعد اجتماعي واقتصادي مباشر.

فهذا الاستثمار العمومي اللامركزي الذي وصلت اعتماداته إلى حدود 6 مليارات دراهم، أصبح يقتضي مزيداً من الاهتمام بالنظر إلى التوجه المتواصل نحو تدعيم اللامركزية، وتعميم الاختيار الجهوي، كأداة فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تتطلبه من إشعاع من ممارسة الديمقراطية القويمة والنهوض بمستوى أداء المؤسسات التمثيلية المحلية وتمكين مجالس الجهات والأقاليم والعمالات والبلديات والغرف المهنية من الوسائل المادية والبشرية والصلاحيات القانونية وتعزيز مبادراتها في إطار التشاور والتشارك مع السلطات العمومية لتحقيق التنمية المتوازنة المنشودة بين الجماعات والجهات، وعلى امتداد التراب الوطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا في الفريق الاستقلالي كمكوّن للأغلبية نحيي روح المبادرة والجدية التي تحلت بها الحكومة وهي تهيء هذه الميزانية وتعتبرها خطوة إيجابية لتحقيق الجزء الممكن تحقيقه في الظروف الراهنة التي تجتازها بلادنا من طموحات الشعب المغربي الذي ينظر بنوع من الحذر من المستقبل بسبب الجفاف والاتجاه نحو رفع قيمة الدولار، وبعض الموارد الأولية وخاصة منا النفط، ويتطلع بتفاؤل للمزيد من الإصلاحات في ظل هذه الحكومة وخاصة فتح ملف الانتخابات وتعديل مدوّنتها من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة وتوسيع مجال حرية الرأي وحرية الصحافة، وحرية التجمع وحرية التظاهر، وحرية التنقيب وإصلاح الإعلام السمعي البصري وتعريب الإدارة والحياة العامة والطي النهائي لملف حقوق الإنسان كما طلب بذلك جلالة أيده الله.

إن هذه الإصلاحات السياسية هي المدخل والأساس لنجاح كل الأوراش المُعلَنة في التصريح الحكومي. ونحن على يقين بأن الإجماع الوطني حول قضية الوحدة الترابية وتشبث كل المغاربة باسترجاع ما تبقى من أراضينا تحت السيطرة الإسبانية في سبتة ومليلية والجزر، واطراد حركة البناء، والتعمير في صحرائنا العزيزة وصمود أبناء شعبنا للدفاع عن حوزة البلاد، هو بمثابة الحافز المعنوي الذي يدعم جبهة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويكرس إصرارنا على نجاح تجربة التحضير للتناوب الحقيقي الذي نصبو إليه.

وإننا إذ نعلن تأييدنا لمشروع ميزانية 2000 -1999، ندعو إلى المزيد من الجد والكد من أجل جعل تنفيذ هذه الميزانية إسهاما فعليا في إيجاد حلول ملائمة للمشاكل اليومية التي يجابهها المواطن المغربي وما ذلك على همة شعبنا بعزيز، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* السيد الرئيس :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد الفاضلي رئيس فريق الحركة الوطنية، فليتفضل.

* المستشار السيد محمد الفاضلي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

وصلى الله عليه وسلم على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين الأجلاء،

يشرفني اليوم أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر باسم فريق الحركة الوطنية الشعبية لمناقشة مشروع القانون المالي : - 1999 2000 وهو نفسه المشروع الذي صادق عليه مجلس النواب بارتياح قبل إحالته على مجلسنا الموقر طبقا لمقتضيات الدستور وأحكام القانون الداخلي للمجلسين وإني إذ أنوه بداية بالمبادرات الإيجابية التي أقدمت عليها حكومة صاحب الجلالة التي قدمت مشروعها المالي في الوقت المحدد له قانونا، تسهيلا لمأموريتنا، أتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة أعضاء الحكومة الدين وضعوا أنفسهم رهن إشارة المجلس طيلة مدة الدراسة حيث زودوا أعضاء المجلسين بكل المعلومات والوثائق التي نحتاج إليها لدراسة الميزانية لهذه السنة، وأود قبل إلقاء الضوء على موقف الحركة الوطنية من هذا المشروع أن أسجل بارتياح ارتياح فريق الحركة الشعبية لمجلس المستشارين بجدية وشفافية والالتزام والانسجام الذي طبع العمل الحكومي خلال السنة الفارطة أي 98 - 99 والذي أعطى لمفاهيم التناوب والتغيير والتحديث مشروعيتها على أرض الواقع،

كما أود بداية أن أسجل بعض الملاحظات العامة وهي جد مرتبطة بتوجهات القانون وبقراراته، وأولى هذه الملاحظات أن حكومة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي استطاعت خلال هذه السنة الأولى من حياتها العمل على إيقاف الكثير من التدهور المالي والاقتصادي التي طبعت السنوات الماضية إذ اتخذت قرارات وإجراءات أبانتا عن عزيمتها في الانتقال بالاقتصاد الوطني نحو الاستقرار والنمو، وثاني هذه الملاحظات أنها استطاعت رغم كل العراقيل والإكراهات التحكم في العجز الإجمالي للخزينة المغربية والعمل على تحفيظه، وثالث هذه الملاحظات تحريكها لمسلسل الإصلاحات المالية والإصلاحات التشريعية والتنظيمية المرتبطة خاصة بمالية الدولة واقتصادها الوطني وذلك بالإضافة إلى اتخاذها العديد من الإجراءات التي سبق مناقشتها، والهادفة أساسا إلى تحضير الاستثمار والإنتاج وضخ الأموال العمومية من أجل التخفيف من صعوبات المقاولات والمؤسسات المالية، ولا شك أن مثل هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في زمن تعددت فيه الرهانات والضغوطات والتحديات الخارجية والداخلية من شأنها : إشاعة الثقة، وإعادة الأمل من جديد إلى النفوس بعدما وصل الضجر واليأس حده على المستوى الاقتصادي كما على المستويات الاجتماعية والسياسية الأخرى، وإن مرجعية بسيطة للأوراش التي فتحتها حكومة التناوب خلال هذه السنة سواء من خلال برنامجها المحلي أو من خلال برنامجها الواسع للإصلاحات التي تنطبق على التصريح الحكومي والقانون المالي للسنة المالية وكذا التوجهات العامة للمخطط الخماسي سنة 99 - 2003 لتؤكده لنا كممثلين للأمة، وكمواطنين أن حكومة السيد عبد الرحمان اليوسفي تولت مهام تسيير شؤون البلاد برغبة أكيدة للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية السياسية الشاملة التي كانت عليها وبعزيمة أكيدة لتطوير آليات تدبير الشأن العام، وتدبير الانتقال الديمقراطي، إن حكومة التناوب عندما تسلمت مهامها في مارس 1998، تسلمت وضعية لا تخفى على أحد قرابة 9 ملايين من السكان، أي 30% من مجموع السكان يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، و18% من مجموع سكان المغرب لا شغل عاطلون أو معطلون وحوالي 60% من الأميين، إضافة إلى ضعف التغطية الاجتماعية والصحية حوالي 20 مليار دولار المديونية الخارجية بحوالي 11 مليار درهم من المديونية الداخلية، وغيرها من السلبيات التي جولت البلاد إلى أزمة دائرية شاملة وغيرها من السلبيات التي حولت البلاد إلى مشاكل عدة وهو الوضع الذي استلزم الإصلاح والتجديد والتناوب والتحديد وهو نفسه الوضع الذي تطلب من حكومة السيد عبد الرحمان اليوسفي منذ الوهلة الأولى ربط الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على بعد واحد وهو البعد الديمقراطي والواقعي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن الوضعية التي وجدت عليها حكومة التناوب البلاد هي التي فرضت أولوياتها واختياراتها وهي أولويات واختيارات تركزت منذ الوهلة الأولى على الإصلاحات السياسية التي من شأنها إعطاء دفعة قوية لإنقاذ البلاد من وضعيتها وفي مقدمتها إصلاح الإدارة التي كانت قد وصلت إلى أسوأ حالات من التدهور من حيث هي كإدارة مشبعة بالأمراض والمفاسد وعدم الفاعلية وجعلها أداة طيعة في خدمة الشخصية الوطنية وفي خدمة مبادىء الأخلاق والديمقراطية.

إن هذه الأولويات وأعني بالأولويات التي طبعت البرنامج الحكومي في سنته الأولى قد جعلت التغيير أو الإصلاح عنواناً كبيراً وواسعاً لهذه المرحلةبتاريخنا الوطني، إذ انصب هذا التغيير على أشياء ملموسة لا يمكن تجاهلها منها :

- إصلاح الإدارة المغربية من خلال ميثاق حسن التدبير، تدبير وتخليق النظام القضائي.
- خلق شروط نمو مرتفع ودائم من شأنه تأصيل الشغل والحد من أزمة البطالة.
- احترام التوازنات المكرواقتصادية والمالية للبلاد.
- إقرار التوازن في التوزيع بين الجهات الجغرافية والفئات الاجتماعية.
- صيانة ميثاق التضامن الاجتماعي وإقامة نظام تعليمي مندمج عادل وناجع من شأنه توفير شروط ولوج المغرب لمجتمع العولمة والاقتصاد الحر والمعرفة التكنولوجية كما تفرضه متطلبات القرن القادم، وذلك بالإضافة إلى دعم دولة الحق والقانون ودعم ممارسة حقوق الإنسان، وترسيخ تقوية قدرات المغرب على المنافسة وهي أولويات رسمت حكومة التغيير والتناوب سلسلة من الأوراش التي تحتمل شروط المرحلة وأهمها جميعا الورش الذي يعمل في إطار البعد الاجتماعي ويواجه التناقضات الخطيرة التي جعلت مجتمعنا عبارة عن سلسلة طويلة وعريضة من مشاكل متعددة والمتجذرة والمتوارثة.

السيد الرئيس،

يعتبر مشروع القانون المالي لسنة 1999 - 2000 هو المشروع المالي الثاني في عهد حكومة التناوب بعد ميزانية السنة المالية الحالية وبداية، تجب الإشارة إلى أن هذا المشروع، وإذ يختلف عن سابقه من حيث الشكل فإنه سيظل محكوما بالعديد من الرهانات التي تحد من هامش المناورة بالتوقعات المتوقعة خاصة بالمداخيل والنفقات وإمكانية التصرف فيها، فعلى غرار الميزانيات السابقة، فإن المشروع الذي بين أيدينا لا زال مقيدا بضرورة تحسين التوازن المالي وما يتطلبه من ضغط على النفقات بما فيها نفقات استرجاع الديون العمومية والخارجية والداخلية رغم انخفاضها الطفيف عن السنة المالية، إننا ندرك معنى أن تكون مرجعية الميزانية لهذه السنة مرجعية للبرنامج الحكومي وما تضمنه من التزامات سواء بالنسبة للإطار المكرواقتصادي المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو بالنسبة لمعدلات النمو أو العجز أو التضخم، وتطورات العملة وهي مرجعية تهدف إلى جعل الميزانية الحالية ميزانية الإقلاع الاقتصادي وتقديم البدائل الكفيلة بالتغلب على الإكراهات في أفق تنظيم اقتصاد تآزري تلعب فيه الدولة دوراً مهما ومتطوراً باستمرار، فبناء على هذه المرجعية حدد مشروع القانون المالي لهذه السنة أهدافاً أساسية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية منها :

- الحوار الاجتماعي الذي يرتقب أن يسفر عن التوصل إلى حلول مشتركة في أقرب الآجال، وتحسين وضعية التشغيل من خلال التشجيع على إحداث مناصب شغل منتجة عبر تحفيز الاستثمار والإنتاج، وتعزيز الاستفادة من الخدمات السياسية والاقتصادية وتقليص الفوارق بين العالمين القروي والحضري والعمل على تشغيل سكان البوادي، وإعطاء نفَس جديد للحياة الاجتماعية المغربية للقرية من خلال دعم التعليم والصحة والنقل والكهرباء والسكن الاجتماعي بها، وهو ما يعني بالنسبة لنا عقلنة المصاريف وموارد هذه الميزانية وإننا إذ نضع كل الثقة في العقلنة التي جعلتها حكومة السيد عبد الرحمان اليوسفي عنواناً بارزاً في مشروعها المالي لآخر سنة هذا القرن، نتمنى مخلصين أن لا تتأثر هذه العقلنة بالمحيط الاقتصادي لشركائنا في الاتحاد الأوربي الذي يتميز هذه السنة خاصة بتباطئ النمو نتيجة حرب البلقان واستقرار أسعار المواد الأولية، وانخفاض تدفق رؤوس الأموال ولا يتأتى ذلك في نظرنا سوى بمزيد من الدعم

الحالات، ونحن إذ نسجل تفهم الحكومة نسبيا لحجم هذه الصعوبات، ندعو من جديد إلى ضرورة تقييم شامل للآليات القانونية، المتعلقة بتشجيع المستثمرين الشباب، وفي إطار تشجيع السكن الاجتماعي وتحفيز الاستثمار فيه، نسجل موافقة الحكومة على التعديل الذي تقدمنا به من أجل تطبيق الامتيازات الممنوحة في إطار إعفاء المنعشين العقاريين العاملين في إطار اتفاقية مع الدولة مرفقة بدفتر التحملات تستهدف إنجاز برنامج 3500 سكن اجتماعي مع إمكانية ليشمل البرنامج مجموعة من المشاريع موزعة على موقع أو أكثر عبر التراب الوطني.

لقد تقدمنا أيضا بمقترحات في الأبواب المتعلقة بالضرائب، الضريبة على الشركات وعلى الدخل، وعلى القيمة المضافة، وكذا على أبواب التعريفة الجمركية. وذلك حرصا منا على جعل آليات القانون المالي أدوات لتشجيع بعض الاستثمارات، أو مواد الاستهلاك المرتبطة بفئات من المواطنين، أو الخدمات الاجتماعية ذات النفع العام، أو تقليص المقاولات، والمؤسسات من ثقل الأزمة وآثارها السلبية على الإنتاج والتشغيل، خاصة وأن جزءاً مهما من هذه الصعوبات، ناتج عن الخلل الذي تعرفه المساطر الإدارية، وتنفيذ المقتضيات الضريبية، وعدم وفاء الدولة في الوقت المناسب، بالمستحقات التي في ذمتها، لفائدة هذه المقاولة، ونحن إذ نتفهم من موقعنا كأغلبية، الأسباب والمبررات الموضوعية التي جعلت الحكومة تؤجل زمنيا اعتماد مجمل الاقتراحات التي تقدمنا بها فمن الواجب أن نؤكد ومن جديد بمناسبة هذه المناقشة العامة للقانون المالي ضرورة التمعن بحيثيات التعديلات التي اقترحناها وإجراء المشاورات، والحوار اللازم مع كل الأطراف المعنية، من أحزاب ونقابات وجمعيات مهنية، للوصول إلى الحلول المرضية بشأنها، وذلك قبل وضع المشروع الأولي للقانون المالي، ماشي من بعد، خص هذا الحوار يكون قبل،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

لا نحتاج أن نؤكد أهمية الاستثمارات، التي يمكن أن تساهم بها الموسسات العمومية في التنمية الاقتصادية للبلاد، وقد صار من المعروف أن البرامج المنجزة من طرف هذه المؤسسات تبقى دون إمكانياتها الحقيقية، مما يقتضي من الحكومة إدراجها ضمن خطة التنمية لإعادة هيكلتها، ودعم مؤهلاتها، كي ترتبط بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتوجه نحوها الاختيارات الحكومية، مما يتطلبه ذلك من تدقيق ومراقبة وتفعيل الوصاية، وتفعيل المجالس الإدارية، حتى لا تكون مجرد هياكل للحضور الشكلي، والاستفادة من الامتيازات، وتعويضات خيالية، ونحيي بهذه المناسبة تجاوب السيد الوزير الأول مع مطلبنا، بالإلغاء الفوري لهذه التعويضات انسجاما مع الالتزامات التي عبر عنها التصريح الحكومي.

لقد أكدت الحكومة أن سياستها ترمي إلى تغيير حجم المساهمات العمومية، وإعادة هيكلة قطاع الموسسات والمنشآت العمومية وتوضيح علاقتها مع الدولة.

إن التدابير الحكومية بشأن المؤسسات العمومية تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد، وحصر التحويلات المالية لفائدة هذه المؤسسات، وتطوير خدماتها، وتدعيم مشاركة الخواص، في ميدان البنيات الأساسية، وكذا ترشيد تبذير المؤسسات العمومية لتأهيلها ورفع إمكانيتها التنافسية، لابد أن ندعو إلى ربط مساهمة المؤسسات في الميزانية لهاجسين أساسيين :

- اعتماد مقاييس موضوعية واضحة
- وضمان الانتعاش المتواصل لوسائل الاستثمار.

ونحن نتطلع إلى أن تستمع الحكومة لبيان نتائج تدقيق الحسابات الخاصة بالمؤسسات، ليطلع عليها الرأي العام، ويتأكد من الحقيقة بشأن حال التبذير والفساد أو حالة التحسن وتطوير الأداء لهذه المؤسسات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن قراءة أرقام الميزانية لا تؤدي معنى بمعزل عن الاختيارات المجديدة التي تم تأكيدها والرامية إلى أن يكون القانون المالي فعلاً مؤشراً للتضامن من خلال تعبئة مختلف أدوات العمل الحكومي والإصلاحات المعلنة، في ميادين العدل، والإدارة، والتعليم، وميثاق حسن التدبير والإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية والنصوص القانونية المتعلقة بالديون العمومية والمنافسة وحرية الأسعار ومدونة

الجمارك وإصلاح نظم التأمينات والخوصصة، وحماية الملكية الصناعية والنقل وإصلاح القرض الفلاحي، والضمان الاجتماعي، كما أن هذه الأرقام ينبغي قراءتها من خلال الاختيارات الاجتماعية المعلنة، الرامية إلى تحقيق التضامن الاجتماعي، وهكذا فإن أكثر من 46% من الاعتمادات مرصودة للجانب الاجتماعي وأن 60% من مناصب الشغل المحدثة هي للقطاع الاجتماعي.

وإذا كانت التنمية الاجتماعية مبنية على التنمية الاقتصادية فمن مسؤولية الدولة مضاعفة الجهود لإيجاد حلول حقيقية لكبريات المشاكل حيث يتفاقم الفقر وتتسع رقعته وتتفاحش البطالة بوتيرة مهولة وتتأزم باستمرار علاقة أطراف الإنتاج، ويقترح القانون المالي عدة تدابير ضمن برنامج الحكومة، وفي نطاق الاختيارات المواكبة لهذا البرنامج، ومن هذه الاختيارات برنامج تنمية العالم القروي في مجالات السكن، وتوفير الماء الصالح للشرب والتجهيزات وأيضا برنامج محو الأمية.

ومن الإجراءات ذات البعد الاجتماعي التي سجلناها في الميزانية، إقرار الحد الأدنى للمعاش بـ 500 درهم، وتعميم الانخراط في التعاضديات بالنسبة للموظفين والرفع من مستوى الإعفاء من الضريبة على الدخل وبرنامج التكوين من أجل الاندماج، وإنشاء منشآت صناعية والتزام الدولة بتحمل عبء إعادة جدولة الديون للفلاحين الصغار وتخصيص 21% من ميزانية التجهيز لسكنى العمال، ومواصلة تحمل الانعكاسات الاجتماعية في جرادة، والاهتمام بصندوق الطرق، ورفع الاعتمادات المخصصة لتعميم الماء الشروب والكهرباء، ومنح التسهيلات للجمعيات ذات المنفعة العامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا نقدر المجهود الذي تتحمله ميزانية الدولة، بالإعلان عن مثل هذه التدابير الرامية إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعي، غير أن ذلك يظل دون تطلعات الشعب المغربي الذي يترقب مبادرات أكثر جرأة وأشد تأثيرا، نأخذ بعين الاعتبار استفحال مظاهر التشرد والتسول والعهارة بكل أنواعها والهجرة السرية إلى الخارج والإجرام والمخدرات وانتشار أحزمة البؤس في المدن والقرى، وتكاثر نزاعات الشغل وإقفال المعامل، إننا لا نريد تقديم صورة قاتمة للواقع، ولكننا نخشى على بلادنا من مخاطر الإجهاز على القيم والأخلاق التي تهدد روح المواطنة والاعتزاز بالهوية والانتماء، نتيجة لتفاقم الأزمات، وتفكك الروابط الروحية والأسروية، ولذلك فإننا نؤيد برنامج الحكومة بقدر ما نراه صالحا لمباشرة الإصلاحات الاجتماعية واستعادة روح التعبئة الوطنية القصوى، وحب الوطن، لأن حب الوطن من الإيمان ونعتبر القوانين المالية من الأدوات الأساسية لإبراز هذا الاختيار، ومن هذا المنطلق أيدنا التوجه نحو محاربة الأمية، وندعو إلى جهود مضاعفة لاستدراك الكثير من الوقت الضائع، وذلك بتعبئة كل الإمكانيات، وكل فعاليات المجتمع، في خطة شمولية للقضاء على هذا العار، وقد آمنا دائما بأن العنصر البشري هو رأس المال الأول لكل تنمية ولذلك فإن كل مكسب نحققه في هذا الاتجاه هو بمثابة استثمار حقيقي، وعلى هذه القاعدة أيضا اعتبرنا تحريك ملف منظمة الاحتياط الاجتماعي واستهداف تعميم التغطية الصحية مؤشراً واعداً ضمن الأوراش التي تلتزم بها الحكومة، ونحن من جديد نستعجل في التعامل مع هذا الموضوع حتى لا يصبح حق الاستشفاء مجرد امتياز لمن يقدر على أن يدفع وحتى يتحسن تدبير النظام الصحي ويتميز بالعقلنة والفعالية المطلوبة.

ومن أولويات النهوض الاقتصادي والاجتماعي التنمية المبرمجة للوسط القروي، وتأهيله بكل الاحتياجات الأساسية من طرق، وماء وكهرباء، وتعميم التعليم والصحة ورعاية الأسرة ورعاية الطفل، ورعاية المرأة، في نطاق المجهود الوطني، نستثمر من خلاله آليات التضامن، ويقع تفعيلها بالخروج بالقرية المغربية من حالة الحرمان والتهميش.

إننا على وعي كامل بأن قانون المالية ليس بمقدوره مهما كانت الاعتمادات التي يرصدها استجابة للحاجيات المتزايدة في العالم القروي من أجل رفع معاناته وحل مشاكله.

ولكننا على يقين بأن برنامج التنمية القروية الفاعلة هي تلك التي تندرج ضمن خطة اقتصادية متكاملة، تخضع لمجهود محقق يتجاوب مع المتطلبات الفعلية ويوظف في آن واحد كل الوسائل الضرورية للرقي الاجتماعي في البادية المغربية ويمس كل نواحي الإنتاج، والتجهيز والتكوين، حتى لا يكون التعامل مع وضعية العالم القروي، كمجرد إشكالية منعزلة وإنما كضرورة أساسية للتنمية في بلادنا، يتوخى أولا وقبل كل شيء ضمان العيش الكريم لجميع أبناء هذا الوطن.

للسياسة الوطنية الليبرالية في إطار التضامن الوطني التي من شأنها تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الحضور وعلى ضخ أموالها في مشاريع إنمائية منتجة وهذا بدوره لن يتأتى سوى بإيجاد أسواق مشتركة بيننا وبين شركائنا في أوربا وأمريكا وآسيا وإفريقيا والدول العربية وفتح الباب على مصراعيه للإصلاحات التي من شأنها تحريك الآليات الاقتصادية وفي مقدمتها الإصلاحات المتصلة بالاستثمار الداخلي والخارجي.

ونغتنم هذه المناسبة لنؤكد موقفنا الإيجابي الذي عبرنا عنه في مناقشتنا للميزانيات القطاعية من الإجراءات التي جاء بها المشروع المالي الهادفة إلى تحسين مناخ الاستثمار في بلادنا، كما نؤكد موقفنا من ضرورة أن نستفيد من هذا الإجراء وبالدرجة الأولى المقاولون المغاربة من أجل تحسين مردوديتهم - مردودية مقاولاتهم - وتأهيل هذه المقاولات ضمن النسيج الاقتصادي لمجابهة تحديات العولمة، وتحديات القرن القادم وإكراهاتها المختلفة وكذلك خلق مناخ ثقة وتحفيز المستثمرين الأجانب ولن يتأتى ذلك دون إصلاح حقيقي لسلك القضاء وإصلاح حقيقي لقطاعاتنا الإدارية والضريبية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

قبل مناقشة السياسة الاجتماعية التي جاء بها مشروع القانون المالي، أود أن أتوقف قليلاً عند العالم القروي لا باعتباره أن الحزب الذي ينتمي في أغلبيته إلى العالم القروي، ولكن أيضا أن العالم القروي يشكل مصدراً أساسيا لثقافة المغرب وتاريخهم وهويتهم وأيضا لمعيشته وأمنه الغذائي.

إن العالم القروي وبعد أربعين سنة من الاستقلال ونيف. يعرف تراجعا خطيرا في ساكنتهم بسبب الهجرة، ويعرف نسبة لا تصدق من الأمية والبطالة والمرض والتهميش المتعدد، ويعرف أزمة خانقة في إنتاجه وصناعته ومجتمعه.

إن الوضع المأساوي لما تبقى في العالم القروي من ساكنة محرومة من الماء والكهرباء والطرق والمستشفيات والمدارس والمصانع والخدمات الأساسية وكل سبل العيش الكريم أصبح يتطلب أكثر من تخطيط وبرنامج يتطلب تضامنا وطنيا حقيقيا يتجه بإرادة الحكومة والشعب إلى إخراج العالم القروي من بؤسه وعزلته وتهميشه.

ولما نتحدث عن العالم القروي وإشكالاته مع الإنقاذ والتنمية لا يمكننا أن نستثني منه المحيط الغابوي الذي يشكل أكثر من 9 ملايين هكتاركمتنفس حقيقي لبلادنا، إذ نبارك لهذه الحكومة المجهودات التي بذلتها في خلق وزارة مكلفة بالمياه والغابات وأن القطاع الغابوي بالإضافة إلى مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام الفلاحي وفي الناتج الخام الوطني وفي التشغيل وفي تنمية مداخيل السكان بالإضافة إلى هذه المساهمات المؤثرة إيجابا على حياة المواطنين، إنه بالإضافة إلى ذلك يشكل الرئة التي تتنفس من خلالها الهواء النقي، ومن أجل ذلك أدعو الجكومة إلى تكثيف جهودها من أجل الإبقاء على هذه الرئة سليمة ومعافاة، ولا يتأتى ذلك إلا بتحقيق التوازنات في إطار دعم موارد الجماعات المحلية وإنجاز مشاريعهم تهم التجهيز والبنيات التحتية الأساسية قصد تحسين المحيط الاجتماعي الملتف حول الغابة وهذا بدوره لن يتأتى إلا ضمن سياسة اقتصادية شاملة تساهم فيها مختلف القطاعات المنتجة والاجتماعية بما فيها القطاع الغابوي.

إن الغابة كما أكدنا هي الحياة، من أجل ذلك على كل الحكومة المحافظة على الحياة وهذا يعني دعم الموارد المالية للجماعات لإعادة النظر في مجتمع الغابة ومساهمة كل القطاعات في جعل الغابة في سلام.

السيد الرئيس،

إن السياسة الاجتماعية لحكومتنا اليوم وخلافا لتوجهات الحكومات السابقة أصبحت ترتكز على سياسة تنموية واضحة لا تعمل فقط من أجل توفير الحد الأدنى من حاجيات المواطنين من رعاية وتعليم وخدمات اجتماعية أخرى ولكنها تعمل من خلال روية شمولية للخدمات الاجتماعية وتبتدع طرق وأساليب جديدة في هذا الإطار لتصبح السياسة الحكومية قادرة على تشريع التدخلات لصالح القطاعات الاجتماعية في مناطق مهمشة عامة وفي العالم القروي على وجه الخصوص، وهو ما يجعلنا نعلن تهنئتنا لحكومة صاحب الجلالة وتأييدنا الواضح لها ولاستراتيجيتها ولاستدراك ما فات في هذا المجال، لكن هذا لا يمنعنا جميعا من مطالبتها صراحة بتشغيل الشباب والاهتمام بالمتقاعدين، وبزيادة التعويضات العائلية

للعاملين ورفع رواتب الأساتذة الباحثين والإسراع بالترقية الاستثنائية لموظفي التعليم والصحة وإدماج المجندين في الخدمة المدنية، ومراجعة تعويضات الأطباء والبيطريين، وموظفي وزارة الصحة ووضع حل نهائي للأزمات التي يعيشها عمال مناجم جرادة وهي مطالب نعتقدها من صميم عمل الحكومة ومن صميم واجباتنا السياسية والمالية.

وفي إطار هذه المطالب، نرى من الواجب أن نؤكد بعض المقترحات التي نراها ضرورية لدعم الاستراتيجية الاجتماعية لهذه الحكومة منها :

- ضرورة الإسراع بضبط علاقات المشغلين بالعمال من خلال مدونة للشغل تراعي مصلحة الطرفين.
- وضع الأراضي الغير المستغلة وأراضي الجموع وأراضي أخرى رهن إشارة الشباب العاطل إما عن طريق التمليك أو عن طريق الكراء المريح مع توفير السلفات البعيدة المدى حتى يستطيع شبابنا الإسهام في التنمية الاجتماعية وتوفير الأمن الغذائي المنشود.
- وضع حد لآفة القروض الفلاحية، وإيجاد سبل ومناهج تحرر الفلاح المغربي من ويلات هذه الآفة.
- تكوين الشباب وإدماجه في مجالات التشغيل الذاتي.
- مساعدة الشباب على تكوين المقاولات والحصول على القروض بفوائد منخفضة وإعفائه من الضرائب لعدة سنوات كما هو الشأن لعدة دول نامية أو متقدمة.

السيد الرئيس،

إننا إذ نشاطر حكومة صاحب الجلالة في توجهها الاجتماعي نرى بوضوح في الحركة الوطنية أن هذا التوجه يجب أن يحقق على المدى القريب نموا اجتماعيا كفيل بتحسين مستوى المواطنين في القرى والمدن على السواء فكلاهما أصبح في حاجة ماسة للرعاية الصحية والتعليم و الخدمات بسبب التهميش الذي تعرض له هذا القطاع لسنوات طويلة مضت.

وسبب سياسة التقويم الهيكلي الذي جاء على حساب النفقات الاجتماعية لمدة طويلة وهي المدة التي عرف المغرب خلالها نموا ديمغرافيا هاما دفع القطاع الاجتماعي إلى المزيد من التدهور والتراجع إن الأمر أصبح يتطلب في نظرنا وضع استراتيجية اجتماعية وطنية قائمة على العدالة والتنمية وتجاوز الانزلاقات الخطيرة والمضاعفات التي عرفها الدور الاجتماعي في الفترة الأخيرة من تاريخنا الوطني، ولن يتأتى ذلك في نظرنا دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة قادرة على امتصاص القلق الاجتماعي المتمثل في البطالة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي الحقيقي يواجه الفقر ويوفر الخدمات والتجهيزات الأساسية في المناطق القروية والحضرية وشبه الحضرية، إن المشروع المالي الذي نتشرف اليوم بتحليله ومناقشته لا يشكل فقط الأداة الفعالة لمتابعة جهود التنمية التي أعلنت عنها حكومة صاحب الجلالة في برنامجها المحلي ولكنها أيضا تعكس الرؤية المستقبلية لهذه الحكومة لمسألة التنمية الاجتماعية وهي رؤية تستمد صلاحيتها من توجيهات جلالة الملك حفظه الله وتتجاوز بكل تأكيد الإطار الضيق لأرقام المداخيل والنفقات من أجل إعطاء فعة جديدة للإقلاع والتضامن والقيام بعمل متعدد الأهداف والإبعاد يتجه أساسا إلى إنعاش المشغل ومحاربة الفاقة والفقر وتحسين ظروف عيش العالم القروي وإنعاش الأقاليم الشمالية وتوسيع مجالات السكن والصحة والتقيد بمقتضيات الحوار الاجتماعي، نعم لقد جاء هذا المشروع بعدة تدابير من شأنها الارتقاء بالبلاد إلى مستويات أفضل نذكر منها على وجه الخصوص الإصلاحات الكبرى التي رسمتها الحكومة لقطاعات القضاء والتعليم والاستثمار وهي إصلاحات تهدف أولا وأخيرا إلى إعطاء الاستقرار المالي والاقتصادي موقعها على أرضية الواقع ولكن ذلك في نظرنا لا يكفي لتحقيق الأهداف التي رسمت.

إننا ما زلنا ننتظر منها فتح المزيد من الأوراش التي تحسن المحيط القانوني لدعم دولة الحق والقانون وحماية الحريات العامة وإصلاح الإدارة وتحريرها من أمراضها المزمنة ومن مرض الرشوة، وتبدير المال العمومي والتسيب واستغلال النفوذ وهي نفسها الأمراض التي حالت بينها وبين التنمية لسنوات طويلة مازلنا ننتظر من الحكومة تحيين القضاء واستقلاله وإصلاحه ليساهم في تطوير البلاد وتوسيع الاستثمار وإعطاء دولة القانون مفهومها على أرض الواقع، مازلنا ننتظر من الحكومة المزيد من النضال والعمل من أجل تحسين وضع المغرب على الخريطة الدولية ولم نتمكن ذلك دون دعم الديمقراطية والتشبث بحقوق الإنسان وإشاعة الثقة بين المغرب وشركائه وجيرانه، ومادمنا نتحدث عن تحسين صورة المغرب في

حركة التمركز التي طالت المؤسسات والشركات الكبرى والحرص على الشفافية والمنافسة العالمية والغريب أن الحكومة حاولت التركيز على الإطار العالمي وسلبيات حركيته لتبرير عجزها وضعفها منذ توليها تسيير الشأن العام في تجاوز مآزق المالية والاقتصاديةالتي وضعت المغرب فيها وأغرقت الشعب في الأحلام والوعود والواقع أن الجميع أصبح على وعي تام بمراوغة الحكومة ولعبها على هامش المواضيع الأساسية والاستراتيجية بعيدا كل البعد عن أحداث الآليات الفعالة لتحقيق الانطلاقة الاقتصادية المنشودة وعلى هذا الأساس تعمدت الحكومة إلى تفادي إبراز انزلاقاتها واختياراتها للمضاعفات الداخلية لأزمتها في التسيير والتدبير للشأن العام متذرعة بالتوازنات المالية لتحقيق الإقلاع وتأهيل المقاولة فالحكومة إذن منذ انطلاق تجربتها تعترف بمحورية القطاع الخاص وأقرت بحتمية التعاون مع المؤسسات المالية الدنيا وهي بذلك تتناقض والأطروحات والأفكار السياية لمكوناتها التي ما فتئت تسعى إلى تخدير الرأي العام من خلال صحفها تحت شعارات متعددة كالاقتصاد الوطني الحر وكفح اجتماع الرأسمالية فما هو الجديد إذن في مشروع القانون المالي؟

إنها ميزانية تقليدية بكل المواصفات إذا استثنينا الدرجة المتميزة من التفسيرات الديماغوجية حول التغيير والميزانية الارتقائية مع عزم الحكومة في المستقبل البعيد على تغيير بنيتها.

إن سياسة التقشف التي تمارسها الحكومة الحالية في جميع القطاعات ليست وليدة اليوم ومن العبث أن تدعي الحكومة الحالية أنها قادرة على فرض تدابير تقشفية على أساليب التدبير التي لازالت تشكل القاعدة في الإدارة العمومية كاستهلاك الهاتف والكهرباء والماء وغيرها من لوازم الصيانة والتسيير اليومي.

إننا نتوق أن تبتكر الحكومة حكومة التغيير أسلوبا يمكنها من تحقيق ما كانت تدعية من قدرتها على تخليق الحياة العامة والقضاء علي الفساد الإداري التي كانت تتغنى به صباح ، مساء.

السيد الرئيس،

السيدين الوزيرين،

إخواني المستشارين،

علينا أن نتمعن في ما تقوم به الحكومة الموقرة من خلال مشروع القانون المالي ومن خلال العرض الذي ألقاه السيد وزير المالية عند تقديمه لمشروع الميزانية حيث كان يردد عبارات، فالحكومة عاقدة العزم، حريصة، ستدعو، ستسهر ستعمل كلها عبارات إنشائية تذكرنا بالتصريح الحكومي، تترجم لأماني وأحلام حكومة التناوب ومتى كانت الأحلام والوعود حلاً للأزمة الاقتصادية والاجتماعية لقد كان من الممكن أن يتفهم الرأي العام الوطني ما سمته الحكومة بالميزانية الانتقالية عندما تقدمت بأول مشروع لها أمام البرلمان خلال السنة الماضية، إلا أنه من الصعب أن يتقبل المواطن أن تكون هذه السنة ميزانية الارتقاء بالمدلول الحقيقي لهذه الكلمة.

لقد ابتكرت الحكومة التغيير هذا المصطلح لتوهم الرأي العام أنها قادرة على تحقيق المعجزات عن طريق ما سمته بتعبئة أدوات العمل الحكومي. فماذا تعني الحكومة بتعبئة أدوات العمل الحكومي؟ إن الحديث عن مسؤولية كل فريق وزاري على حجم الموارد العمومية التي يسيرها مباشرة أو مخول له بحكم القانون السهر على متابعتها وتنشيطها يعتبر من باب المزايدات فلم لا نلمس أي إجراء عملي من أجل تحقيق ذلك خصوصا تطوير وتحديث آليات التعامل مع المال والملك العموميين وهذا الفراغ هو الذي فتح الباب على مصرعية للانزلاقات والشوائب التي تطفو علي السطح من حين لآخر فقد أصبح التعامل مع القانون المالي في عهدكم يكتسي طابعا محاسبيا ضيقا في الوقت الذي كنا ننتظر أن يصبح أداة لمواكبة الإصلاحات الكبرى في البلاد فلا يخفى على أحد ظاهرة التبذير التي تعرفها المرافق الموازية فإضافة إلى كثرتها وكثرة هياكلها فقد تمت بالفعل تزكية التغيير ولكن في الاتجاه المعاكس.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين المحترمين،

لاشك في أن التوازن المالي هو عامل استقراء أساسي في الإطار الاقتصادي الكلي ولكن ليس على حساب مجموعة من المكتسبات ولا على حساب القطاعات الاجتماعية الأكثر احتياجا إن نسبة العجز التي تتغنى بها الحكومة وتجعلها في حدود 2,8% هو رقم وهمي تريد من خلاله تغليط الرأي العام الوطني وتحذيره بدل نهج سياسة الشفافية والوضوح وإعطاء الحقائق بدون زيف فالعجز الحقيقي سيكون في حدود 5% لأن الاعتماد على مداخيل غير قارة

يعتبر من باب المغامرات المالية خصوصا عائدات الخط الثاني للهاتف النقال، أما مداخيل الخوصصة فقد كان المجلس الموقر فرصة لدراسة هذا الموضوع خلال دورته الاستثنائية اتضح من خلال دراسة المشروع الذي قدمته الحكومة أن المداخيل المتوقعة ستكون جد هزيلة بالنظر إلى عزوف المستثمرين المغاربة والأجانب على السواء عن هذا القطاع نظرا للوضعية التي توجد عليها المؤسسات المعروضة للخوصصة والإشكالية التي قد تطرحها إعادة هيكلتها وتدبيرها.

أما أدبيات سياسة التقشف المطلة فلن تؤدي إلا إضعاف مجموعة من المرافق العمومية خصوصا المستشفيات لأن تحسين وضعية الأطباء ستبقى بدون جدوى إذا لم يواكبها توفير التجهيزات الطبية الضرورية والأدوية داخل هذه المؤسسات العمومية.

لقد لجأت الحكومة إلى الإقحام المتعمد للإتاوات المفروضة على المؤسسات العمومية، مما سيؤدي إلى التقليص من الاعتمادات التي ستخصصها الاستثمارات إذ من شأن الاقتطاعات من هذه الميزانيات أن يحد من برامجها خصوصا في المؤسسات التي تلعب دورا أساسيا في الامتصاص من أزمة البطالة ولعل الأرباء المسجلة في الاعتمادات الاستثمارية لهذه المؤسسات العمومية تبين الآثار السلبية لهذه الاقتطاعات الغير المعقلنة مما سيؤثر على عملية تطوير النسيج الاقتصادي وخدمة التنمية الاجتماعية وسيزيد في إقصاء وتهميش وعزلة العالم القروي .

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

لقد أبدعت الحكومة الحالية في ابتكار أساليب الصناديق لتفعيل عملية الاستثمار والاستثمارات القطاعية مما سوف يجرئ المجهودات العامة ويضعفها دون البحث عن إعطائها نوعاً من المرونة في تسيير الصناديق الموجودة خصوصا المرتبطة بالمسار الفلاحي أو الطرقي.

أما على المستوى المحلي فكلنا ندرك الوضعية المزرية التي تعيشها الجماعات المحلية بصفة عامة لندرة مداخيلها وافتقارها إلى ملك جماعي يمكنها من تكوين رصيد عقاري يسمح بتخطيط لفضاء اقتصادي محلي وقد استبشر الجميع خيرا عند إحداث الجهة كقاطرة أساسية لتفعيل التنمية الشاملة ولعل رفض الحكومة في السنة الماضية في تعديل ما قدمناه من أجل تخصيص نسبة 2% من مداخيل الضريبة على الشركات والضريبة العامة على الدخل للجهات لمنحها الإمكانيات اللازمة للقيام بالدور المنوط بها، قد أخرت عمل هذه الجهات لمدة سنة كاملة وها هي اليوم تقف على ما كنا نطالب به ولكن بنسبة هزيلة جدا لا تساعد الجهات حتى على اقتناء أبسط أدوات العمل فهل هذا هو التوجه التنموي.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران ،

زملائي المستشارين،

إن أي تشخيص بسيط للحالة الاقتصادية لبلادنا يبين بجلاء الحقائق والأدلة المادية التي تريد الحكومة إخفاءها على الرأي العام خوفا من ظهور عجزها وفشلها الذريع في نهج سياسة اقتصادية قادرة على تلميع الاقتصاد الوطني ورفع الحيف على الفئات الشعبية المستضعفة ولعل المؤشرات الاقتصادية الوطنية الواضحة في هذا الشأن تدل على :

1. تراجع الاستهلاك الداخلي للأسر بـ 3,5% لما كان مرتقباً.

2. عجز الميزان التجاري تزايد بـ21,8% رغم أهمية مداخيل الفوسفاط وانخفاض أثمان النفط.

3. تراجع نسبة تغطية الميزان التجاري من 73,9 إلى 70,8%.

4. ارتفاع المديونية الداخلية بوتيرة سريعة مما سوف يؤثر على الاقتصاد الوطني خصوصا ضعف الاستهلاك والقدرة الشرائية للمواطنين.

5. ارتفاع نسبة البطالة خصوصا عند الشباب بنسبة 35% ورغم كل ذلك تتحدث الحكومة عن الإصلاحات كأنوات مصاحبة للقانون المالي وحددت حسب خطاب السيد وزير المالية 3 حقول أساسية هي : تمنيع القضاء، ولكن بأي وسيلة ونحن نسمع منذ مدة عن الخطة الجاهزة لإصلاح القضاء وجعله أكثر عدالة وضمانة للحقوق المادية والمعنوية الضرورية للعاملين به.

إصلاح الإدارة : أما في مجال تطوير وإصلاح الإدارة فإننا لم نجد من أماني ووعود الحكومة إلا البيروقراطية الإدارية وتعقيد

المساطر، فأي إصلاح للإدارة المنشود وأين هي وسيلة تقريب الإدارة من المواطنين وتخليقها.

الإصلاح التربوي : أما في مجال الإصلاح التربوي والتكوين فإن الميزانية المخصصة لقطاع التعليم في جميع مستوياته لا ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك باتفاق الجميع وليس هناك أية خطة لتعميم التمدرس خصوصاً بالعالم القروي باستثناء المبادرة الملكية السامية في تشكيل اللجنة الوطنية لإصلاح التربية والتكوين.

إنها أسئلة لا تحتاج إلى جواب لأن الواقع يكذب كل الإدعاءات والكل أصبح يعي جيدا حصيلة سنة من الانتظار والترقب دون جدوى، فما هو الجديد إذن ؟

فعمل الحكومة في هذا الباب يتسم بالتقصير والتراجع على المكتسبات التي حققها المغرب في هذا الشأن خصوصا فيما يتعلق ببرنامج الأولويات الاجتماعية وسنعود إلى جميع هذه القطاعات عند مناقشة الميزانيات الفرعية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

قيل لنا بأن القانون المالي الحالي هو بداية لانطلاقة اقتصادية على أساس نمط جديد للتدبير المالي ينصهر مع الاستراتيجيات القطاعية خصوصا رفض من التوفير الموازني ولكن كيف؟إن الحكومة تنتهج سياسة غير متوازنة في تعاملها مع الدين العمومي، فمن جهة الدين الخارجي لم نلمس أية آليات حقيقية للتخفيف من حدته بل أكثر من ذلك قررت اللجوء إلى الرفض لمستوى تحملات الدين الداخلي في حدود 42,93% مما سوف يؤثر بشكل واضح على نسبة الإستهلاك الداخلي والقدرة الشرائية للمواطنين.

أما فيما يتعلق بالسياسة الجبائية فيكفي أن نؤكد عزم الحكومة على توسيع القاعدة الجبائية وهي عبارة واضحة على نيتها في تقوية الضغط الجبائي على المواطنين البسطاء، ومما لاشك فيه أن بورصة المغرب لا تزال هشة وفي بداية عملها المالي فهي تحتاج إلى المساعدة ونوع من المرونة أكثر من تضريبها لأنه عمل من شأنه أن يعرقل الحركة المالية وينتزع الثقة من المؤسسات المالية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

لحل إشكالية تأهيل المقاولة الوطنية تبقى مطروحة نظرا لمجموعة من العوامل المتداخلة على مستوى الإنتاجية والقدرة على التنافسية ولكن المشروع لم يأت بإجراءات ملموسة لتقوية مركز المنشآت الوطنية وجعلها تستفيد من نفس المعاملة التفضيلية التي تلاقيها المقاولة الأجنبية لأن المقاولة الوطنية في أمس الحاجة إلى التشجيع المادي والمعنوي والتأطيري خصوصا وأن بلادنا مقبلة على الانخراط في التحولات التي تفرضها المرحلة المقبلة في مجال العولمة وما يواكبها من منافسة على أكثر من صعيد.

إن الإجراءات الخجولة المتخذة لا تخدم المقاولة الوطنية ولا علاقة لها بالتأهيل بل هي من باب الملاءمة المفروضة مع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

أما بعض الإجراءات فهي تستفيد منها منشآت معينة بذاتها وكأن المشروع يضع لها إجراءات حسب الطلب خصوصا على مستوى المنشآت الفندقية.

فكيف إذن يمكن الحديث عن التأهيل والقطاع البنكي يفتقد إلى روح المبادرة والمغامرة ويعتمد فقط على منطق الربح المادي المضمون.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

لقد انتظر الشعب المغربي ما سوف تقوم به الحكومة في المجال الاجتماعي ولكن للأسف لم يلمس أي تحسين بل حتى بعض المؤشرات الإيجابية لتحسين الوضعية، ولكن الحكومة دائما تحاول نهج سياسة التمويل من خلال ادعائها متابعة الحوار الاجتماعي وتحسين وضعية التشغيل.

إن الحوار الاجتماعي الذي يجري في غياب العديد من النقابات الممثلة داخل البرلمان يعد سابقة خطيرة في مجال الإقصاء المنهج لممثلي شرائح مهمة من الشعب المغربي، فقد أصبح حواراً نخبياً بين الحكومة ونقاباتها ضاربين عرض الحائط بكل الأعراف والتقاليد

الديمقراطية في الحوار والتشاور، فلا جديد إذن باستثناء ما تدارسته من قبل بالنسبة للإجراءات المختلفة الهادفة إلى التخفيف من الانعكاسات الاجتماعية لإغلاق مناجم جرادة التي تعتبر جد محدودة مقارنة مع ما تعيشه العائلات المعنية.

إن التعليمات الملكية السامية التي يصنف فيها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله قضية التشغيل ضمن أولوياتنا الوطنية بعد قضية وحدتنا الترابية تجعلنا نتساءل عن ما أتت به حكومة التغيير لبلورة وعودها إلى واقع ملموس في مجال تشغيل الشباب حاملي الشهادات وتوفير فرص التشغيل في الوسطين الحضري والقروي، علما بأن هذا الأخير يعني أكثر من غيره من هذه المعضلة.

فبالإضافة إلى الوعود والأماني التي سمعناها في التصريح الحكومي وانتفت إجرائيا في القانون المالي، فها هي الحكومة تتفنى بالمناظرة التي انعقدت بمراكش خلال نهاية السنة الماضية ولكن ماهي النتائج المستخلصة؟ وما هي الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة في المشروع المالي لحل هذه المعضلة؟ فها هي مناصب الشغل القليلة جداً لم تعرف الميزانيات السابقة والتي كانت تصفها بالأمس الأغلبية الحالية بأقصى وأكبر النعوت وهاهي أصوات حاملي الشهادات تتعالى في كل نقطة من ربوع الوطن وبهذه المناسبة نسأل أعضاء حكومة التغيير عن مشاريع الخطط الجاهزة والوعود البراقة لتشغيل الشباب فها أنتم اليوم في الحكم فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، إنكم اليوم تغتالون طموحات الشباب المغربي وتدفعون به إلى المصير المجهول، فما هي نتائج صندوق النهوض بتشغيل الشباب؟ ومن كان لهم الحظ في الاستفادة من خدماته؟ وما هي الإجراءات الرامية إلى التخفيف من الشروط التعجيزية لمنح القروض لمقاولة الشباب؟

أسئلة بدون جواب لقد سمعنا الحكومة تصرح بعدد 23 ألف منصب في إطار التكوين من أجل الإدماج ولكن أليس من الشفافية أن يعرف المغاربة جميعا لائحة المعنيين بالأمر والمقاولات المستفيدة.

إن معضلة التشغيل قد اتخذت بعدا من الصعب معالجته عن طريق الخطاب الذي يراهن على التنشيط الاقتصادي وما يتطلبه ذلك من إجراءات لتأهيل المقاولة وتخليق الحياة العامة.

إن الإشكالية تتطلب تضحيات كبرى وعلى المدى الطويل ولا أدل ذلك على ذلك من هزالة المناصب المالية المسجلة في القانون المالي التي يتوقع أن تسجل انخفاضا سنة بعد أخرى وهنا لابد من تسجيل العجز الكلي لحكومة التغيير عن تقديم البديل لما كانت تنتقده بالأمس فكيف يمكن إقناع الشباب العاطل فإن ينتظر إلى أن يتمكن القطاع الخاص من تأهيل المقاولة ومن قطاع التعليم أن يعيد النظر في المنضومة التعليمية لملائمتها مع سوق التشغيل ليفتح الباب على مصراعيه لولوج مناصب الشغل، لقد كانت معرضة البارحة وأغلبية اليوم ترى في هذا الطرح نظرة تقنية تؤاخذ عليها الحكومات المتعاقبة فهل من مبرر لاعتمادها؟

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

يحتل العالم القروي مركز صدارة في تصورنا المتعلق بالتنمية الشاملة حيث نؤكد على استحالة تحقيق أي نمو بدون الانطلاق من البادية وإنعاشها وتوفير الإمكانيات المادية الضرورية في مختلف المجالات ولكن للأسف الشديد لازالت مجموعة من القرى تعيش التهميش الكامل من جراء غياب الكهرباء والماء الصالح للشرب والطرق المعبدة بل وحتى المسالك والمدارس والمستشفيات مما يعمق من ظاهرة الفقر وتكريس تراجع الحكومة عن برنامج الأولويات الإجتماعية التي سنته الحكومات السابقة أما في مجال الاستثمار الفلاحي فلم يلمس الفلاح أي إجراء من شأنه الحد من المآسي والمشاكل التي تتخبط فيها والجميع عايش سلوك الحكومة اتجاه الفلاح المغربي عند تأخر سقوط المطر، فلم ينل منها سوى التصريحات والوعود، فما هو مصير مشاريع التنمية المندمجة في مجموعة من القرى المتضررة ؟ وماذا قامت به الحكومة لوقاية الماشية وتحسين النسل وتنويع تغذيتها ؟

إن غياب أية إجراءات مالية حقيقية لمساعدة الفلاح وإنسان البادية على تجاوز مشاكله المادية اليومية والاهتمام بواقع البادية يجعلنا نقول بأنكم تسيرون وبالأسف الشديد ضد ما كنتم تنتقدونه بالأمس القريب.

أما نظام الموازنة والذي تم إحداثه خصيصا لدعم أثمان بيع المواد الأساسية للعموم فقد ضرب في العمق، وما ندرة مادة السكر في الأسواق الوطنية إلا دليل على تراجع الحكومة على كل ما هو اجتماعي.

سيدي الرئيس،

السيدان الوزيران،

زملائي المستشارين،

لا يمكن في هذه العجالة التطرق إلى جميع الإشكاليات التي يطرحها مشروع القانون المالي الحالي على مستوى المناقشة العامة وقد حاولت الإشارة إلى السلبيات والتناقضات والنقائص على أن يتولى أعضاء فريقي المناقشة المستفيضة على مستوى اللجان الفرعية.

إن مشروع الميزانية المعروض على مجلسنا الموقر من منظور الفريق الديمقراطي لم يستجب لما كان منتظرا من حكومة التغيير ولا يلبي طموحات الجماهير الشعبية التي لازالت تطمح في المزيد من الإصلاحات الجذرية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كما يؤاخذ على المشروع تهميش البادية المغربية وتسويف في مجال التشغيل وأمام غياب الرؤية الواضحة وانعدام الإجراءات الكلية لترجمة وعود معارضة البارحة وأغلبية اليوم إلى واقع ملموس، فإننا سنعبر عن موقفنا من خلال التصويت السلبي على مشروع الميزانية والسلام عليكم ورحمته وبركاته. (تصفيقات).

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد أحمد التويزي باسم فريق الاتحاد الدستوري فليتفضل،

* **المستشار السيد أحمد التويزي :**

شكرا السيد الرئيس

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الأمين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

إن فريق الاتحاد الدستوري بمجلس المستشارين ومن باب الحرص على أن تكون مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 99-2000 مناقشة تتسم بالحد الأقصى للموضوعية والواقعية بعيدا عن أي تهافت أو مزايدات سياسية ولذلك وعند اطلاعنا على مشروع القانون المالي والمذكرة التقديمية والوثائق المرفقة به، بادرنا إلى طرح سؤال مركزي ألا وهو كيف ستكون مقاربتنا لهذا المشروع؟ وماهي الأدوات المنهجية والتحليلية التي سوف تمكننا من مقاربة شمولية وموضوعية وواقعية؟

وخلال سعينا إلى تحديد عناصر هذه المقاربة لم نكن متفاعلين نظرا لأن تفاؤل الفاعلين السياسيين سيكرس عوامل الحيرة والانتظار لدى الشعب المغربي، هذا الشعب الذي يرغب في حكومة تقوده إلى إيجاد حلول عملية لمشاكله وأزماته بشرط أن يتم تحمل نتائج هذه الحلول بطريقة منصفة بين جميع مكوناته ويتطلب الخروج من وضعية الانتظار هذه، وجود حكومة تستطيع التعبير عن مطالب المستقبل أي الاستثمارات الحاضرة وبعمل ما يجب عمله يجب أن تنفض من ذاكرتنا كل العبارات السياسية والمغالطات اللغوية التي سادت قواميس السياسيين الذين كانوا من واضعي الحدود والخواص الوهمية بين ما هو وطني وما هو لا وطني داخل أفراد الشعب المغربي.

ففي السياسة قيد ينقلب المتفائلون على المتشائمين ومن الناحية السياسية كذلك وعلى المدى القريب قد يكسب من استخدم العبارات الخطابية وأسس لغة التشاؤم والضرر المترتب عن ذلك، هو أن البلاغة السياسية لا تحمل حلولا حقيقية وعملية لمشاكل الاقتصاد والاجتماع كما أننا لم نكن متشائمين لأننا في الاتحاد الدستوري ومنذ البداية لم نخف عن الشعب المغربي أننا اخترنا النهج اللبرالي الاجتماعي كإطار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقد كانت دعوتنا منذ البداية إلى التجديد وشددنا على الجهوية كاختيار استراتيجي للتنمية وقد شكل التشغيل وتنمية الرأسمال البشري الأهداف ذات الأولوية كما نادينا بضرورة تشجيع القطاع الغير المهيكل، تشجيع هذا القطاع للإلتحاق بالقطاع المنظم وجعل جزء من الدين الخارجي في خدمة التنمية وذلك بالأساس عبر تحويله إلى استثمارات والشروع في الأشغال الكبرى لامتصاص البطالة وجعل الإدارة في خدمة المواطن وليس العكس كما نعتبر أن المحافظة على البيئة وتدبير الماء والسكن للجميع وتنمية العالم القروي من أكبر انشغالاتنا.

لم نكن متشائمين أيضا لأننا شاركنا في تسيير الشأن العام وخَبِرْنا بدقة أن الخطاب السياسي قد ينزاح مع الخيال لكن تدبير الاقتصاد وإدارته يحتاج إلى الواقعية وتعميق الممارسة ونعتقد أنه

من النزاهة الفكرية التذكير أن سياسة التقويم الهيكلي مكنت البلاد من التحكم في نمو الكتلة النقدية واستمرار في انخفاض معدلات الفائدة كما تمكنت من تطوير إيجابي لمواد الخزينة العامة بفضل سياسة الخوصصة والتحكم في نفقات الدولة ثم الضغط عليها وترشيدها مما أدى إلى انخفاضها ثم تطور إيجابي بفضل الإجراءات التي جعلت المصدرين وتراجع نمو الواردات الفلاحية بالرغم من سنوات الجفاف مما أدى إلى الارتفاع الهائل لاستثمارات الأجنبية في المغرب بفضل الإصلاحات المالية والنقدية والمؤسساتية والاقتصادية التي أنجزتها حكومات شاركنا فيها ونعتز بتلك المشاركة .

فسياسة التقويم الهيكلي تقدم فيها المغرب في جو من الانضباط المجتمعي ولولا تلك الإصلاحات لكان الثمن باهضا وكارثيا بالرغم من التعثرات التي اعترضتها سواء بعلاقاتنا بالمحيط الدولي الذي عرف مجموعة من التقلبات والتحولات التي كانت تحتاج إلى نوع من المرونة السياسية والاقتصادية القادرة على امتصاص مؤثراته السلبية والضغوطات الداخلية التي كانت تلزمنا بالحيطة والحذر والتبصر اتجاه أولى الأولويات الوطنية وهي قضية وحدتنا الترابية وفي تلك الأثناء تهافتت بعض التوجهات السياسية على الشعارات وكادت تلك التيارات أن تتهم منفذي سياسة التقويم الهيكلي بالخياة العظمى ورهن حاضر ومستقبل المغرب ولكن في الواقع كانت شعارات هدفها دغدغة المواطن ولا مكان لها على أرض الواقع ولا علاقة لها بالممارسة الفعلية للشأن العام، قد نكون قد أخطأنا في بعض التقديرات لكن مساهمتكم في الخطأ كان أقوى وأعمق.

من النزاهة القول أن التكلفة الاجتماعية للتقويم الهيكلي كانت مرتفعة لكن القفز على المعطيات والحلم بسرعة فائقة لم يترك لبنتها الانتاجية اكتياب المناعة والمرونة الكافية للتأهيل وتملك القدرة على الزيادة في الانتاج والاستثمار وخلق الانتاجية التي تؤدي إلى تطوير الأجور وبالتالي توسيع سوق العمل.

إن مقاربتنا لن تكون متفائلة كما قلنا، ولن تكون متشائمة بل ستكون واقعية وموضوعية لأننا في الاتحاد الدستوري نمتلك من الوعي والنزاهة الفكرية والوضوح في الرؤية ما يجعلنا نسارع إلى تمتين ودعم كل المكتسبات الوطنية دون تفاؤل زائد، نبحث، نتقصى حقيقة الأشياء للوقوف عند الثغرات والمزالق دون تهويل أو تشاؤم مفرط لأننا كنا وما زلنا على قناعة بأن الثوابت والمقدسات الوطنية راسخة وكان ذلك مبعثنا إلى السير بالتجديد نحو الأمل والثقة بالمستقبل، وبناءً على هذه الرؤية المستقبلية. شرعنا في ممارسة دور المعارضة بلغة متفائلة ومتفهمة بطبيعة المرحلة، معارضة تؤمن بالتواصل والحوار، معارضة موضوعية وواقعية، معارضة تنطلق من قاعدة الممكن ممكن والغير ممكن غير ممكن، معارضة مندمجة ونابعة من المجتمع المغربي، معارضة اختزلت وخبرت كل آليات تسيير الشأن العام.

فنحن في عالم لا مجال للحلم فيه، عالم التحولات الكبرى والسريعة عالم تصبح فيه الثوابت عرضة للتغيير السريع، عالم يولد قواعد جديدة للمنافسة الاقتصادية تعطي الأسبقية للموارد البشرية وابتكار طرق تفكير أساسية جديدة، فنحن إذن مارسنا التغيير من خلال التحولات الجذرية التي عرفها قطاع المعارضة بالمغرب بعد تشكيل حكومة التناوب، إذا انتقل هذا الخطاب من المصادرات والتحليلات والتخيلات إلى الواقع ومن التهافت إلى الحقيقة ومن الإنزواء إلى الإنفتاح ومن التحجر إلى المرونة، وذلك أن المعارضة الحالية لم تكن أبدا وبجميع مكوناتها مرتفعة عن واقع المغرب وعودتكم إلى الواقعية جعلتكم تتقاطعون معنا في مجموعة من القضايا التي تتعلق بالاقتصاد والسياسة، فقد حملتم معجمنا ولهجتنا ولغتنا وعباراتنا ولما افتقدتم الحلم الإيديولوجي احتميتم بإكراهات الماكرواقتصادية وذلك للتنصل من تبعات التصريح الحكومي الذي ضمن كل شيء وعبر عن قدرة سحرية لحل كل المشاكل وتجاوز كل المعوقات ونسي أنه لا توجد في الاقتصاد آليات أوتوماتيكية للتغذية المرتدة وكل ما زادت سرعة النمو اليوم، من الأيسر أن ينمو المغرب بسرعة أكبر في الغد، وكل ما تباطأ النمو اليوم من المؤكد أن ينمو ببطء في المستقبل ويمكن استثمار أموال في المستقبل دون الحاجة إلى التضحية في مستويات المعيشة وعلى النقيض فإن تحويل مجتمع بطيء النمو منخفض الاستثمار إلى مجتمع سريع النمو مرتفع الاستثمار يتطلب تضحية باستهلاك اليوم لضمان الاستثمار اللازم للنمو الأسرع في المستقبل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

لقد أحاطت بمشروع قانون المالية 1999-2000 مجموع من الملابسات :

1. إنه ثاني قانون مالي تأتي به الحكومة فكان الأول سنة 99-98 وسميتموه انتقاليا، ولم نفهم لماذا ، والثاني 99-2000 وسميتموه بالإرتقائي وكذلك لم نفهم لماذا.

2. إنه آخر قانون مالي بعشرية التسعينات بل إنه آخر قانون مالي للقرن العشرين.

لقد أراد التاريخ أن تشكل حكومتكم الطاقم التقني الذي سوف يقود السفينة المغربية للقرن الواحد والعشرين حيث سيتحول النظام السياسي التقليدي إلى نظام اقتصادي تنافسي قائم على الانفتاح على المؤهلات العلمية والفنية والإدارية، وعلى المهارات البشرية والتكنولوجية، وعلينا أن نواجه رهان المستقبل والانخراط فيه علينا الإجابة على الأسئلة التالية :

- كيف نصنع أجود المنتجات ؟ هاذوهما الأسئلة اللي كنطرحوا.
- كيف نرفع مستوى المعيشة بسرعة ؟
- كيف نكون قوة عمل أفضل ذات مهارة وتعليم عالي ؟
- كيف نرفع من استثماراتنا في المصانع وفي المعدات وفي البحث والتطوير؟
- كيف نؤهل مؤسساتنا وإدارتنا وماذا ستكون إجابتنا ؟
- هل سنبقى سجيني التردد والحيرة ؟

إن الحكومة تتستر وراء الضغوطات والإكراهات المالية والاقتصادية لإخفاء أزمة التفكير والتخيل التي تعاني منها من جراء فقدانها لأفقها الإيديولوجي وغياب الاستراتيجية الفكرية والاقتصادية للتحول المرتقب فقد توهمت الحكومة أن التغيير سيتفجر من الميزانية وربما قد تكون هي آخر تمظهر للتغيير، إن التغيير يحتاج إلى قرارات جريئة وعملية نابعة من رؤية واضحة وشمولية تستثمر المناخ المناسب الذي ورثته حكومة التناوب من الحكومات السابقة التي أنجزت الإصلاحات المالية للتقويم الهيكلي وبشئت وبجرأة كبيرة الحوار الاجتماعي في أفق تحقيق السلم الاجتماعي بالمغرب، إلا أن الوضعية المتزامنة التي عرفها الحوار الاجتماعي الآن مؤشر خطير على أزمة التواصل التي تعرفها هذه الحكومة إذ لازالت الحكومة خطابا يتسم بالديماغوجية والازدواجية

وإن هذا الترقب والتردد والحيرة التي تطبع الحوار الاجتماعي ستنعكس لا محال على تعميق الانتظارية لدى الفاعلين الاقتصاديين سواء تعلق الأمر بالمستثمرين الوطنيين أو الأجانب وذلك ما سيسجل تراجعا خطيرا على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الحكومات الليبرالية المجتمعية وليس الليبرالية الأصولية التي جاءت في خطابكم السيد الوزير والآن ماذا حصل ؟ تصاعدت الاحتجاجات، تكاثرت الإضرابات، ارتفعت نسبة النزاعات الفردية والجماعية للشغل وتكثيف الوقفات الاحتجاجية للمعطلين.

السيد الرئيس،

إن موضوع التشغيل لا حل له في إطار ما هو اقتصادي، وعلى الحكومة أن تصارح نفسها وتصارح الشعب المغربي، لقد أصيب الشباب المغربي بالإحباط وهو ينتظر تلك الحلول الكلاسيكية والأجوبة المألوفة والجاهزة فلا أحد يجادل على أن قدرة هذه الحكومة في توفير مناصب شغل للتوظيف محدودة وغير قادرة على امتصاص البطالة التي تتكاثر بأحجام هائلة والتي ارتفعت خلال السنتين الأخيرتين من 16إلى 20%، هذا دون أن نحتسب البطالة المقنعة في العالم القروي.

وعليه فإن المصارحة والشفافية والتراجع عن شعارات الأمس هما الكفيلان بإيجاد جو من الثقة يكون منبعث الأمل في ابتكار الحلول المناسبة لهذه المعضلة والخروج بالشباب المغربي من حالة الإحباط والإتكالية التي سيطرت عليه وذلك لأنه انساق وشحن بخطابات لا تمت للواقع بصلة.

إن التعامل الاقتصادي مع موضوع التشغيل يقتضي إعادة النظر في محتوى أساليب التدريس مع جدوى مراكز التكوين المهني فإن السوق قد أصبحت إنتاجية تتطلب كفاءات وتخصصات محددة ومدققة وتتطلب أناسا لهم ثقافات عامة، ونظامنا التعليمي غير مرتبط باستراتيجية تنموية التشغيل لا ينفصل عن قضايا الاقتصاد الوطني فهي مرتبطة بالأداء الاقتصادي وتسارع وتيرة النمو الديمغرافي وعدم ملائمة التكوين لحاجيات سوق الشغل ، وضعف آليات تدبير سوق العمل فالديبلومات العليا تشكل 36,7% والديبلومات التقنية العليا تشكل 48% والتخصص المهني 32,6% نلاحظ السيد الوزير أنه حتى التكوين المهني لا يساير السوق الانتاجية والاقتصادية، إذن هناك خلل ما، فالحكومة مرغمة على الاستقالة والتخلص من عبء التوظيف، حنا راه ما غاديش نخوضو في قضية

التوظيف، السيد الوزير كمزايدة، فعندما نتكلم عن التشغيل لا نتكلم عن التوظيف ما غاديش حنا نديرو مزايدات أمام الشعب المغربي ونطلب من الحكومة أن تقوم بالتوظيف لتعجيز الحكومة كما شكل المسؤول السابق، حنا نفرق بين التوظيف وبين التشغيل، التشغيل هو الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة هو امتيازات القطاع الخاص حتى يشتغل ليس التوظيف من أجل التوظيف، حنا ما عمرنا كنا ننادي بهذا الموضوع وما عمرنا كنا غادي نجيبوا للحكومة ونكولوا لها باش نعززوها بالمسائل التي نريد داخليا أنها غير معقولة وغير منطقية.

بالفعل قلت فالحكومة مرغمة على الاستقالة والتخلص من عبء التوظيف والمقاولة الآن عاجزة على تحريك عجلة التشغيل بفعل عبئ التحملات الجبائية وارتفاع الفوائد البنكية وتقلص هامش الربح وتراجع ادخارها للسيولة وبالتالي تراجع الاستثمارات وسيادة مناخ الترقب والانتظارية الناتج عن الركود الاقتصادي وقد نبهناكم لذلك عند مناقشتنا لقانون المالية 98-99 والذي سميتموه بالإنتقالي ذلك الإجراءات المالية التي اتخذتموها صنعت وفرة في نسبة السيولة كما أن لجوء الحكومة للإقتراضات الداخلية جفف شرايين الاقتصاد المغربي من الدم وكيف سينطلق الإقتصاد نحو الإرتقاء دون تمويل.

لا نخفيكم السيد الوزير أننا حاولنا الإجابة على هذا السؤال، لكن استحال علينا الأمر استحالة تكاد تكون مطلقة لأن السياسة المالية تتحكم في الاقتصاد أكثر مما تتحكم في الميزانية والدول التي تمكنت من بناء سوق مالية قوية ومفيدة للإقلاع الاقتصادي، كانت هي تلك الدول التي حصلت ودعمت أسواقها المالية بمدة طويلة حتى تمكنت من بنيتها وتقويتها، فالبلد الذي يريد أن يضع اقتصاده في مأمن يجب أن يعتمد على مبدأ الإدخار الداخلي الخصوصي والعمومي، لكن هناك مفارقة خطيرة، فالحكومة لا تدخر إجراء أو سلوكا يتجه في اتجاه خنق السوق المالية بامتصاص السيولة وإثقال كاهل السوق المالية بالضرائب الشيء الذي يؤثر لامحالة على الإدخار وسيؤدي إلى تراجع الاستثمار، لقد فرضتم ضريبة جديدة على المعاملات في البورصة وكثفتم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي لم تلتزموا بالامتيازات الجبائية التي منحتها مرافق الاستثمار للمنعشين والمستثمرين والميزانية تتجه إلى تغطية النفقات الإكراهية ولا تترك رصيدا للاستثمار وإن تركته فهو دون المستوى المطلوب بل تقليص ميزانية بعض القطاعات المنتجة وتحويله إلى قطاعات أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالإنتاج، ونبهناكم السيد وزير المالية والاقتصاد أن الاقتصاد المغربي في حاجة إلى تدفق الأموال وهنا نعود لنقطة البدء.

فعلا إن السياسة المالية للحكومة قد دخلت ضمن هذه الدوامة العسيرة فمن أين نبدأ؟ من الاجتماعي نحو الاقتصادي ثم المالي، أم العكس ؟ وعلى الحكومة أن تخرج من غموضها وعن ديناميتها في ترتيب الأولويات لأنها عبرت عن رغبتها في فعل كل شيء ولكنها ومع الأسف لن تفعل أي شيء.

السيد الرئيس،

إن مقاربتنا الموضوعية لمشروع القانون المالي لسنة 99-2000 دفعتنا بالبحث وبجدية من خلال تحليلاتنا لمختلف مكونات الميزانية عن السمة والطبيعة الرئيسية لهذا القانون وهل هناك تغيير فعلي من بنيته أننا اصطدمنا بالواقع وهو أن هذا المشروع لا يختلف عن سابقيه فلا هو بالاجتماعي ولا هو بالاقتصادي، مشروع هدفه الوحيد المحافظة على التوازنات المالية فقد وصفه أصحابه بالاجتماعي لأنه رصد بعض الاعتمادات بنسبة 47% من الميزانيات لفائدة بعض القطاعات التي يقال أنها اجتماعية، إن هذه النسبة لن توجه بالأساس الاستثمار في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية للقطاعات الاجتماعية بقدر ما يفسرها تخصيص نسبة 60% من مناصب التوظيف لهذه القطاعات.

وأذكركم السيد الوزير أن هذه النسبة ليست جديدة على الاقتصاد الوطني، فقد عرف القانون المالي لسنة 91 زيادة الاعتمادات في الاستفسار المخصصة 30% كما ارتفعت الاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية الأخرى بنسبة 75% أي أين هو الجديد بالنسبة للقطاعات الاجتماعية وأين هي الصفة الاجتماعية لهذه الميزانية ؟

قد نختلف السيد الوزير في تعريف ورسم الحدود بين ما هو اجتماعي وبين الاجتماع، لكن واقع الممارسة وواقع المغرب المتميز بخصوصياته شعبا ذا تاريخ وحضارة علما أن المغربي لا ينتظر الصدقة ولو جاءت من الحكومة، المغاربة ما كيتسناوش الصدقة، فالمغربي يعمل ويكد ويجتهد، المغربي يريد العمل الذي بواسطته يصبح عنصرا فاعلا في تطور وتنمية بلاده ولكن المواطن المغربي

الخارج ننتهز الفرصة لنهنأ السيد محمد بن عيسى بثقة جلالة الملك في شخصه بقيادة الديبلوماسية المغربية، ونرجو الله أن يتمكن من تحديث القطاع الديبلوماسي وتحريكه في الإتجاه الصحيح الذي يخدم قضايا المغرب على الساحة الدولية، إننا ننتظر من السيد وزير الخارجية إعادة النظر في الأساليب القديمة البالية التي طبعت العمل الديبلوماسي لسنوات طويلة، كما ننتظر منه تحديث وتفعيل الآلية الديبلومسية المغربية وفق متطلبات العالم اليوم ووفق مصالح المغرب اليوم وأن يتأتى ذلك في نظرنا دون اختيار الأطر الشابة والمناضلة والمؤمنة برسالتها الديبلوماسية والعمل في سفاراتنا بالخارج وإن على هذه الوزارة أن تفتح المجال على مصراعيه أمام جيل جديد من الديبلومسيين للتعبير عن طموحات المغرب وعن مواقفه ومتطلباته ولنا ثقة في الوزير الجديد لكي يلعب هذا الدور في عهد حكومة التغيير والتناوب وننتهز هذه الفرصة أيضا، وبهذه المناسبة لنؤكد للسيد وزير الخارجية ضرورة إعادة النظر في تعامل سفاراتنا مع جاليتنا في الخارج، إن هذه الجاليات أصبحت في حاجة ماسة إلى العناية وإلى الشعور الدائم بهويتها ومغربيتها وثقتها فالسفراء والقناصلة والديبلوميسيون يجب عليهم أن يضعوا أنفسهم رهن إشارة هذه الجاليات من أجل إحساسها بالمواطنة وقيمة وتاريخ هذا الوطن العزيز وذلك في نظرنا من أوجب واجباتها.

السيد الرئيس،

بشكل الجانب الضريبي في مشروع القانون المالي اهذه السنة محط اهتمام العديد من الفاعلين الاقتصاديين خاصة وأن العبء الضريبي وباعتراف الجميع مازال يثقل كاهل الملزمين من أشخاص ومقاولات وإذا كان هذا القانون المالي 99-2000 لايوقف الزيادة في مختلف الضرائب، فإننا من موقعنا بالحركة الوطنية نرى ضرورة إعادة النظر في النظام الضريبي للبلاد ذلك أن هذا النظام الموروث عن الحكومات السابقة لازال يساهم بشكل سلبي في إثقال كاهل الملزمين الذين يلجأ العديد منهم إلى وسائل التملص والتهرب الضريبي وحرمان الخزينة العامة المغربية من موارد هامة، كما كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع تنموية، فإذا كانت الحكومة لم تصل هذه اللحظة لقرار تغيير النظام الضريبي بالبلاد لعدة اعتبارات اقتصادية ومالية شرحها بتفسير السيد الوزير المالية في تقديمه لمشروع هذه الميزانية، فإننا نري من الضروري التأكيد على الارتفاع الضريبي المتوارث على الحكومات السابقة من شأنه عرقلة مسار النمو الاقتصادي بالبلاد والحد من القدرة الشرائية للمواطنين والتأثير السلبي على الإدخار والقدرة الإنتاجية والتنافسية.

السيد الرئيس،

أود أن أتوقف قليلا عند قضية الشباب، إن العناية بهذه الشريحة من المجتمع ليعتبر استثمارا للمستقبل خاصة ونحن على مشارف القرن 21، بكل ما يحملة هذا القرن من تحديات وليس هناك أقدر من الشباب على كسب هذه الرهانات وتأهيل بلادنا لتعامل وتكيف مع محيطها الدولي والجهوي، ولقد أكد صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله من خلال الخطب المولوية السامية بمناسبة أعياد الشباب وفي عدة مناسبات على العناية الخاصة بالشباب والرياضة، وانطلاقا من هذه التوجهات فإن قطاع الشبيبة والرياضة يطلع بمسؤولية هامة وخطيرة داخل الحكومة، وبالتالي يجب أن يحضى بالأولوية في البرنامج الحكومي وأن تعطاه الإمكانيات التي تناسب الحجم والمهام التربوية والرياضية والاجتماعية المنوطة به، نظرا للإشعاع الذي تتوفر عليه هذه الوزارة، ولقد سبق لفريق الحركة الوطنية خلال مناقشة ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة برسم السنة المالية الماضية أن أكدت على ضرورة إيلاء هذا القطاع الأهمية التي يستحقها ورصد الاعتمادات الكافية ليسنى له القيام بهذا الدور الحيوي، إلا أنه ورغم المجهودات المشكورة التي بذلت من قبل وزارة الشبيبة والرياضة، ومن أجل النهوض بالقضايا الرياضية والشبابية وخاصة على مستوى الأقاليم والمناطق القروية فإننا لاحظنا أنه مازال هناك خصائص في مجال توفير المنشآت الرياضية والمؤسسات التربوية والشبابية خصوصا بالعالم القروي، إننا نعتبر أن الزيادة في ميدان الاستثمار بالنسبة للشبيبة والرياضة، برسم السنة المالية المقبلة بنسبة 20% تقريبا تبقى دون الطموحات التي مافتيء يعبر عنها حزبنا نظرا لما تشكله ميزانية الاستثمار من أهمية في تعزيز البنيات التحتية للقطاع الرياضي والنهوض بقضايا الشباب والطفولة وتمكين العالم القروي والأماكن النائية من مؤسسات وخدمات لفائدة الشباب والمرأة وتسهيل إدماجهم في المجتمع ومن جهة أخرى نلاحظ بكل أسف انخفاضا ملموسا في ميزانية التسيير لما يتنافى والدور الموكل لهذه الوزارة في تأطير الشباب وتوفير الظروف الملائمة للعمل علما بأننا نتفهم حرص الحكومة على تقليص نفقات التسيير وعقلنة التدبير الموارد البشرية

والمالية، ووعينا منا بالصعوبات التي تحول دون توفير مزيد من الإمكانيات لهذه الوزارة أو الوزارات الأخرى، فإننا نأمل أن تتم معاملة هذا القطاع بكيفية استثنائية خاصة ونحن مقبلون على عدة تحديات تهم شبابنا ومستقبل الأمة، ونغتنم هذه الفرصة لنعبر عن اعتزاز حزبنا بملف ترشيح بلادنا لنهائيات كأس العالم لكرة القدم 2006 ونؤكد تضامننا المطلق مع هذا الترشيح وتعبئتنا إلى كافة الفعاليات الوطنية والشعب المغربي للدفاع عن هذا الملف ومساندته في مختلف المنتديات وعلى جميع الأصعدة آملين أن يتحقق رجاؤنا في الفوز لاحتضان هذا التظاهرة الكروية العالمية ونغتنم هذه الفرصة لنطلب من الديبلوماسيين المغاربة والديبلوماسيين البرلمانيين بتدعيم ملفنا، كما نغتنم هذه الفرصة لنتقدم بالشكر والتقدير إلى كافة الدول العربية والدول الصديقة والشقيقة التي عبرت عن اسعدادها لمساندة المغرب في ترشيحه لاحتضان كأس العالم سنة 2006.

إن المغرب من الدول العربية والإفريقية من دول العالم الثالث القليلة التي تتخذ من حقوق الإنسان قاعدة ديمقراطية أكيدة وإننا لنحمد هذه الحكومة تشبثها بهذا المبدأ، نرجو أن يكون ذلك على حساب أمن واستقرار المواطنين وبالعمل الجاد لإدارة الأمن الوطني نرجو من الحكومة أن تعطي لمفهوم الأمن الواسع وإعطاء الوسائل الضرورية لرجال الأمن ورجال الدرك والقوات المساعدة للعمل وتلحها على العمل بجد من أجل توفير أمن المواطنين والحد من ظاهرة الأجرام وإعطاء نفس جديد لحقوق وأمن المواطنين.

إن علينا أن لانخلط بين حقوق الإنسان والأمن وتلك مسؤولية كبيرة من مسؤوليات الحكومة الموقرة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أود قبل أن أختم كلمتي هذه أن أتوقف عند أولويات أخرى لا علاقة لها بالأرقام، ولكنها من صميم هويتنا وشخصيتنا الوطنية وأعتقد جازما أن أولى الأولويات الخارجة عن سلطة الأرقام ومقاربتها في السنة المالية الجديدة التي نناقشها مع الحكومة هي قضية وحدتنا الترابية، إن نجاحنا في أي مشروع تربوي وفي كل تقدم حضاري، وفي كل عمل سياسي ديمقراطي ليبرالي، يتوقف على وحدتنا الترابية وعلي تحسيننا لهذه الوحدة وعلى تثبيت هذه الوحدة بكل ما نملك من قوة وتحدي ونضال ووطنية يتوقف على تأكيد البلاد لاسترجاع أقاليمنا الصحراوية بشكل لا لبس فيه ولا رجعة فيه، كما يتوقف على تصفية الاستعمار بأقاليمنا الشمالية واسترجاع المدينتين سبتة ومليلية وما يتصل بهما من جزر إن الوحدة الترابية هي السبيل الوحيد لاستقرارنا ولكسب الرهانات والتحديات التي تواجهنا من كل جانب في الداخل والخارج، فبدون هذه الوحدة سنبقى يتامى في التاريخ وفي الجغرافية، وأنتهز هذه الفرصة باسم فريق الحركة الوطنية لأؤكد أن مطالبنا بالعمل الجاد من أجل إعطاء الوحدة الترابية ما تستحقه من وقت وعناية ومال وجهد ونضال، ترتبط بمفهومنا ونظرتنا إلى محيط هذه الوحدة، وهو المحيط المغاربي وبهذه المناسبة أحيي بإجلال وإكبار جميع قواتنا الوطنية من جيش ملكي ودرك وأمن وطني وقوات مساعدة المرابطة في أقاليمنا الجنوبية دفاعا عن مقدسات وحدة التراب كما نترحم على شهدائنا الأبرار الذين استشهدوا دفاعا عن الوطن وعن شرف الأمة ووحدتها وأمنها واستقلالها وعلى رأس هؤلاء الشهداء جلالة الملك محمد الخامس طيب الله تراه.

إننا نؤمن السيد الرئيس بوحدتنا الترابية، كما نؤمن من وحدة المغرب العربي الكبير ومن أجل هذاالإيمان علينا أن نعيد الاعتبار لميثاق مراكش ولتراثنا التاريخي في مجال وحدة شعوب المغرب الكبير وأن أعلن باسم فريقنا أننا سنصوت لصالح هذه الميزانية وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا وأمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد عبد الله الشرقاوي رئيس الفريق الاشتراكي فليتفضل :

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

السادة المستشارين

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، لأناقش مشروع قانون المالية لسنة 99-2000 ،الذي صاحبته مجموعة من الوثائق والتقارير بعضها يعرض لأول مرة على أنظار المؤسسة التشريعية، ونغتنم هذه المناسبة لنشيد بالمجهودات القيمة التي بذلتها الأطر المساعدة للسيد وزير المالية والاقتصاد والتي نعرف كفائتها العالية، ونكن لها كل التقدير والاحترام، إن انماء فريقنا الاشتراكي للقوات الشعبية يحتم علينا اعتماد مرجعية قوامها أدبيتنا وبرامجنا الحزبية لنقيس مدى ملاءمة المشروع الذي بين أيدنا مع تصوراتنا وطموحاتنا والتي هي في المحقيقة ما هي إلا تعتبر عن هموم ومشاغل الشعب المغربي، ومدى ملاءمته مع التصريح الحكومي الذي على أساسه منحت للحكومة الحالية الثقة البرمانية، لقدناضل حزبنا وعلى امتداد تاريخه الطويل من أجل استقلال بلادنا وصون حدودها وتحرير ما تبقى من أراضيها، تحدون في ذلك الإرادة القوية لإرساء دعائم الديمقراطية الحقة وبناء دولة المؤسسات وإقرار عدالة اجتماعية كفيلة بخلق التعبئة والتضامن بين مختلف الشرائح الاجتماعية والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، إننا على مشارف القرن 21 قرن التحديات المتمثلة في العولمة واقتصاد السوق والتنافسية للامتكافئة الشيء يتطلب منا أن نعمل بكل عزيمة على تأهيل عزيمتنا وتمنيعه وتطويره لكسب الرهان المنشود لتحقيق التنمية المستديمة .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن انتماءنا للأغلبية المساندة لحكومة التناوب يحتم علينا أن نقرأ المشروع قيد الدرس على ضوء التصريح الحكومي الذي صوتنا عليه قناعة منا بضرورة القطيعة مع الماضي التي تم نهجها في العقود الأخيرة لنساهم بدورنا في التغيير الذي أراده صاحب الجلالة وباركه الشعب المغربي، وقبل البدء في مناقشة المشروع المالي الحالي فقد سجلنا أنه رغم الأزمة الاقتصادية التي عرفتها دول جنوب أمريكا وشرق آسيا فإن اقتصادنا رغم هشاشته لازال اقتصاد ريع وامتيازات ولم يتضرر بل على العكس من ذلك تم تسجيل أرقام إيجابية قياسا مع الظروف الاقتصادية الدولية، ولذلك فبفضل الدينامية الجديدة الت دشنتها حكومة التناوب بلغت على سبيل المثال نسبة النمو 6,3% سنة 1998 وتم التحكم في التضخم لم يتجاوز 2,8% أما عجز الخزينة قد بلغت 3% وارتفعت مداخيل السياحة ب19%وعائدات عمالنا بالخارج 6% كلها مؤشرات إيجابية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إذا كانت النتائج السابقة الذكر غنية عن كل تعريف فإننا نتمن عاليا المقاربة الجديدة التي نهجتها الحكومة في إعداد مشروع القانون الجديد وذلك بتجاوز النظرة التقليدية حيث تم توظيف عدة آليات كالمؤسسات العمومية والمرافق ذات التسيير المستقل والجماعات المحلية والصناديق الوطنية ضمن منظور شامل يتوخى إدماجها في عملية التنمية من خلال الاستثمارات التي تقوم بها، وكذا لتعميم الشفافية في تدبير الشأن العام، وتم الرهان كذلك على بعض النصوص التشريعية وفتح رأسمال بعض المؤسسات وإقرار نظام المنافسة وتحرير الأسعار.

السيد الوزير المحترم،

إننا واعون كل الوعي بالصعوبات والإكراهات التي تقف أمام مجهوداتكم، فقد ارتفع سعر النقط بحوالي 5 دولارات وانخفضت مداخيل الجمارك ونعيش موسما فلاحيا أقل من متوسط والنفقات الإجبارية والديون ترهق الميزانية، إنها عوامل كلها لها الأثر البين على المشروع، لكننا نتفهم الظروف الموضوعية ونقدر كذلك هامش تحرك الحكومة في مثل هذه الأحوال ومع ذلك نسجل الاختيار الاجتماعي الذي راكبتموه رغم هاجس التوازنات المالية الذي لازال حاضرا، وهنا السيد الوزير نتساءل عن الإجراءات العملية التي جاء بها مشروع القانون الجديد، فعلى مستوى المصاريف يرتكز المشروع على توجهات التصريح الحكومي، وميثاق الترشيد وحسن التدبير ويندرج كذلك في هذا الإطار المرسوم الجديد للصفقات العمومية والتحكم في النفقات وذلك بالتخلي في هذه السنة عن شراء السيارات ومعدات أدوات المكاتب وتخفيض الاعتمادات المفتوحة ب50% برسم مصاريف الاستقلالات وإقامة الفنادق وإلغاء التعويضات التي تصرف لأطر وموظفي الدولة والمؤسسات العمومية.

على مستوى المداخيل لقد سجلنا دعوة بعض المؤسسات العمومية للمساهمة في الميزانية العامة للدولة مثل المكتب الشريف للفوسفاط واتصالات المغرب، والمكتب الوطني للكهرباء، وصندوق الإيداع والتدبير وغيرها من المرافق التي كانت إلى حد قريب إقطاعيات لبعض المحظوظين وأولوياتهم والتي كانت في مأمن عن كل حسيب ورقيب، كما أن فتح الباب لشركة خاصة لتعزيز شبكة الهاتف النقال من شأنه أن يؤمن مداخيل قارة تعزز الموارد المالية للميزانية، وإذا كانت الحكومة أعطت اهتماما أوليا للاستثمار فإن بوادر ذلك تجلت من خلال تخصيص مداخيل الخوصصة المقدرة ب 3,5 مليار، رصد 18 مليار ضمن الميزانية العامة للدولة لنفس الغرض، دمج استثمارات المؤسسة العمومية والجماعات المحلية والتي تبلغ 34 مليار درهم، كما أن ادخار الميزانية ل5965 مليون درهم، سيساهم في تمويل الاستثمار ب36% بدل 28% السنة الماضية.

وعلى المستوى الاجتماعي لاشك أن الحكومة أمام معادلة مستعصية تتمثل في تسيير الانتقاء الاقتصادي دون كلفة اجتماعية، إنه الأمر الذي يتطلب الحكمة والابتكار ولقد تأتى ذلك من خلال عدة إشارات إيجابية مثل الحد الأدنى من المعاشات الوظيفية العمومية إلى 500 درهم وإنشاء صندوق للسكن الاجتماعي لتخصيص 155 مليون درهم، كمساهمة للدولة قصد بناء مساكن اجتماعية لفائدة الأسر ذات الدخل المحدود، والعناية بالعالم القروي من خلال الخدمات الصحية وتوسيع الشبكات الطرقية وإيصال الماء الصالح للشرب وتقوية الكهرباء لفك العزلة عن البادية وإعادة جدولة ديون الفلاحين الصغار، وتعميم انخراط الموطفين بالصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ونظام تعميم التأمين على المرض، واستمرارا في تنفيذ التزامات الحكومة اتجاه عمال معامل جرادة تم تحصيص 640 مليون درهم لفائدتهم، كما تم استئناف الحوار مع مختلف الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وتمت دعوة المجلس العالي لاتفاقيات جماعية بعد أربعين سنة من التأسيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تلكم مقتضيات المشروع المالي والتي اتخذتها الحكومة أو التي برمجتها ضمن مقتضيات مشروع قانون المالية والتي نتجاوب معها ونساندها غير أننا نتوانى في نفس الوقت في إبداء بعض الملاحظات والاقتراحات أغنى منا لهذا المشروع ونشير في هذا السياق إلى أن الفوارق الاجتماعية لازالت صارخة بل مستفزة في كثير من المجالات لذا نطالبكم السيد الوزير بالتصدي لها بإرادة قوية ومحاربة الامتيازات والحد من الأجر العليا وذلك بإجراء عملية لإشاعة ثقافة التضامن والتآزر وإقرار الثقة والاستقرار الاجتماعي، هل يعقل السيد الوزير أن يظل الحد الأدنى للأجور 1600درهم في الشهر والذي لا يحترم مع ذلك في الوقت الذي تشير فيه بعض الدراسات إلى الحد الأدنى من المعيشة يتطلب أكثر من 5000 درهم شهريا.

في ميدان السكن فإن الخصاص مهول والوضعية تزداد تفاقما إذ أصبحت مدننا مطوقة بأحزمة قصديرية عربونا على البؤس والفقر والتخلف إنها تمظهرات الاختلالات الاجتماعية التي تراكمت على امتداد عدة عقود.

سيدي الرئيس

إذا كنا لا نجادل في أن التشغيل لا يعني التوظيف فإننا نعتبر أن مسؤولية الحكومة لا زالت قائمة وخاصة أمام الحاجيات المتزايدة للمواطنين في ميدان التعليم والصحة،إذ لا زلنا بعيدين كل البعد عن معدلات التأطير المتعارف عليها دوليا، إننا واعون كل الوعي بأن الاستجابة للتطلعات وطموحات مواطنينا تمر عبر تطوير اقتصادنا وتأهيله وهيكلته ولن يتأتى ذلك إلا بإعطاء الإنطلاقة الفعلية للإستثمارات الوطنية والأجنبية والتي تتطلب التحفيز وتبسيط المساطر المعمول بها وإصلاح الإدارة التي لا زالت خارجة دائرة التغيير بل تعاني من سوء التسيير والمماطلة والتسويق والإرتشاء.

إن كسب رهان الثقة بين المستثمرين والملزمين من جهة، والإدارة من جهة أخرى لازالت صعبة المنال، حيث لم يترجم بعد ذلك على أرض الواقع لذا نطالب الحكومة بالضرب بشدة على أيدي المتلاعبين والمنهاونين والمرتشين، وفي نفس الوقت تشجيع كل الذين يؤدون واجباتهم بإخلاص وإتقان وهم كثيرون كما أن الإسراع في إصلاح القضاء بات ضرورة حتمية ومن شأن استقلاليته ونزاهته أن يضفي مزيدا من المصداقية على دولة الحق والقانون.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون

إن فريقنا المنتمي للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، وهو يسجل جهود الحكومة من أجل ربط مشروع قانون المالية بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أجل توفير شروط تأهيل وتطوير الاقتصاد الوطني للخروج به من الانكماش والركوض ومواجهة التحديات الوطنية والجهود الدولية، واسشراف الرهانات المستقبلية يؤكد على ضرورة ربط التنمية الاجتماعية بالإقلاع الاقتصادي وبالإصلاح الإداري كشرط لإنجاز التغيير الذي إصبح وطنيا ملحا كما جاء في التصريح الحكومي، وانطلاقا من ثقتنا في إرادة الحكومة العازمة على إخراج بلادنا من وضعية الإختلال والجمود، ومن تقديرنا لأوضاعنا الإقتصادية والإجتماعية والإدارية المعقدة، التي خلفتها السياسات السابقة، فإننا نؤكد لها دعمنا ومساندتنا، ونتمنى لها كامل التوفيق والنجاح، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي رئيس فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل :

المستشار السيد رحال الزكراوي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير

أيها السادة

إن مشروع القانون المالي المعروض علينا يكرس مبدأ عاما لابد من الوقوف عنده والتأكيد عليه والعمل على بلورته ضمن صياغات سياسية تربطه بما هيأ تجربة التناوب من أحوال وتطورات وما رافقتها منذ الإنطلاقة من تفاعلات وتشده إلى الآفاق الممكنة والتحولات المحتملة إنه المبدأ الذي يقضي بتخصيص مناسبة التداول حول الميزانية العامة للإعلان عن تدشين مقاربة جديدة، وإضافة منهجية في مجال تدبير وإصلاح الشأن العام ضمن خطة تقضي بتدرج الإصلاحات وتتابع الأوراش.

فبعدما ركز مشروع القانون المالي للسنة الفارطة لتعزيز الثقة بين الإدارة والمقاولات، عبر الإجراءات الضريبة والتحفيزية المعروفة مما سمح بالخروج بعالم الأعمال إلى عهد أكثر شفافية ورحابة وضوحة، يسعى القانون المالي الجديد لربط المؤسسات العمومية أكثر فأكثر من منظومة الشأن العام ويلحق المرافق ذات التسيير الذاتي بمسار الشفافية معلنا بذلك بداية العد العكسي لنهاية ظاهرة الدولة داخل الدولة.

إن تأكيدنا على هذا المبدأ وتثميرنا للفلسفات التي يصدر عنها نابع عن قناعتنا بأن تجربة التناوب التي تأتي خوضها بعد عقود كاملة من النضالات والتضحيات والتي نؤمن بأن لا مناص منها للخروج ببلادنا من أوضاع التخلف في حاجة إلى تحصين دائم وتقيد مستمر وبأن السبيل إلى ذلك يكون أولا وقبل كل شيء في المواضبة على توسيع مجال التوافق الذي يترجم إرادة جلالة الملك والشعب المغربي في تغيير أوضاع البلاد وتأهيلها إلى مواجهة التحديات الكبرى التي تنتظرها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أيها السادة :

لقد لاحظتم سيد الوزير المالية والاقتصاد خلال المناقشة العامة في لجنة المالية بمجلس المستشارين بأن مرحلة الانتقالية التي تجتازها تتميز ككل التجارب الانتقالية بتداخل معقد بين القيم التي تتصل بما قبل قيام المرحلة الانتقالية والقيم التي تصبو إلى ما بعدها، ونود أن نظيف إلى هدا التحليل الصائب أن المعادلة الحقيقية اليوم وبعد مرور ما يناهز السنة عن قيام تجربة التناوب تكمن في تضارب مفهومين بل ممارسين لمقاولة التوافق:

- الأولى وطنية ديمقراطية تقدمية تنطلق من أن التوافق منظومة ديناميكية ومتحركة تتوجه نحو التوسيع التدريجي في أفق بسط تام وكامل لدولة الحق والقانون وتسمح في ذات الوقت بوضع الأسس اللازمة لتنمية اقتصادية ونهضات اجتماعية شاملتين.

- الثانية تعمل جاهدة لإفراغ التوافق من مضامينه النهضوية ولإبطال أبعاده الديناميكية والديمقراطية وتصبو إلى جعله توافقا راكزا يراوح مكانه. وبناء على هذا المعطى فإننا نعتقد في فريق

التجديد والتقدم الديمقراطي أن شعار الإرتقاء الذي اختارته الحكومة كعنوان لمشروع الميزانية الجديد والذي ينطوي على إجراءات ذات أبعاد سياسية حاسمة يجب أن يرتكز على مبدأ توسيع مجال التوافق كمدخل سياسي ثابت وواضح حتى لا تأتيها إنجازات التجربة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي في دوامة الحسابات السياسية التي تخدم أهداف أخرى غير أهداف الإصلاح والتغيير وتكريسا منا لهذا التوازن الدي ندعو الحكومة وكل القوى الملتفة حول تجربة التناوب للإلتزام به ولاستحضاره في كل محطة وعند كل إجراء سنقسم مساهمتنا في مناقشة الميزانية العامة إلي بابين : باب توسيع مجال التوافق وباب مسألة الارتقاء والسمات الأساسية للقانون المالي».

وفيما يخص الباب الأول نقول سيدي الوزير

لقد هيأت القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية منذ استقلال البلاد لبزوغ عهد الانتقال إلى الديمقراطية بالبحث الحديث والصبور والمتبصر عن كل ما من شأنه أن يقود البلاد إلى نهج الاضطراب والشقاق ويعد الإنجازات التاريخية التي مهدت لتجربة التناوب في المجالات السياسية والدستورية وفي مجال حقوق الإنسان، ها نحن اليوم أمام تحديات أكبر تقضي بترسيخ هذه المكاسب وإغناها وتوسيع مجالاتها وامتدادها ليشمل التوافق أغلب البنيات الكبرى ولنشيد الانتقال إلى أفق التقدم والمستقبل وهذه المجالات الأساسية هي :

أولا - إصلاح القضاء : لا يمكن لأحد أن يجادل بن مجرد الإعلان عن تهييء مخطط لإصلاح القضاء يشكل في خد ذاته تقدما كبيرا وخطوة جبارة نحو تأهيل قضاءنا وإننا إذ نتمن ونحي كل الإجراءات التي اتخذ في هذا اشأن سواء تعلق الأمر بتفعيل الإجراءات الزجرية ضد الفساد والرشوة واستغلال النفوذ أو تحسين الأوضاع المادية للقضاة أو توسيع مجالات الإختصاص عبر خلق المحاكم الإدارية والتجارية فإننا لازلنا نصبو إلى قضاء لا تتأثر ثقافته بالأوضاع الاجتماعية والاعتبارية للمتقاضين، قضاء نو بنيات قوية متوازن التوزيع واسع الاختصاصات، قضاء بهذه الموصفات هو وحده الكفيل بتأهيل العدالة للإطلاع بدورها كإحدى المؤسسات المؤطرة للانتقال الديمقراطي والمنظمة للإقلاع الاقتصادي.

ثانيا - إصلاح الإدارة : إن إصلاح الإدارة مسألة حيوية ومستعجلة، وتدشين ورش إصلاحي إداري يعتبر من الأولويات ومحك للإرادة السياسية في إدخال تغييرات جوهرية على إدارتنا لإخراجها من الأوضاع المزرية التي آلت إليها وفي انتظار تفعيل أقوى لميثاق حسن التدبير التي أعلنت الحكومة عنه نود التأكيد على النقاط التالية :

إن جيوب الفساد في الإدارة المغربية لن تتأتى محاربتها إلا باتخاد إجراءات صارمة في مواجهة كل الانحرافات كما أن الإصلاح يجب أن يعتمد على النخب الكفأة والنزيهة والمتمرسة في الإدارة المغربية.

ثالث - الحريات العامة : لقد شكل قيام حكومة التناوب في حد ذاته دفعة قوية لممارسة الحريات العامة وإرساء حقوق الإنسان والترويج بمبادئ الحرية كما أن القرار الملكي السامي بطي هذا الملف نهائيا قد أدى إلى تكريس القطيعة مع الماضي ووضع أسس متينة لبناء دولة القانون والحق ولنا القناعة الكاملة بأن السيرورة التي دشنها جلالة الملك ستبلغ أهدافها كاملة وستسمح بتصفية كل الملفات العالقة، إن قضايا المرأة والطفل، تعتبر من بين القضايا الكبرى التي يجب أن يتعمق التوافق حولها على كل الأصعدة والآن نجدد هنا تحيتنا وتثمينا للعمل الجبار الذي تقوم به الحكومة في هذا الباب رغم محدودية الإمكانيات وحساسيات هذه الملفات

رابعا - الإعلام العمومي : وهنا نقول سيدي الرئيس، سيدي الوزير ، أيها السادة أنه من المؤسف أن يظل الإعلام العمومي الذي كنا نترقب أن يعكس أجواء التوافق والتحام الإرادات في إنجاز التناوب وتوطيد الانتقال الديمقراطي على هامش التغيير، إننا نتفهم أن الإعلام الرسمي في بداية المرحلة مثل التي نجتازها يجب أن يتسم بالإتزان تفاديا لكل إفراط أو تجاوز ولكن الإتزان ليس هو الشرود، إن هذا الوضع يحرم المغاربة من تتبع الزخم السياسي والمدني الذي تفرزه تجربة التناوب يوما بعد يوم ويعكس إرادة الشعب المغربي في الإدماج.

خامسا - المجال الخامس وهو الرأس المال الوطني : لقد شكلت الإجراءات الضريبة والتحفيزية التي اتخذتها الحكومة بموجب القانون المالي للسنة الفارطة إنجازا سياسيا هائلا من حيث أنها استطاعت أن تستدرج الرأسمال المغربي إلى حلبة الإصلاح حيث أصبح يلعب دورا أساسيا في المشهد العمومي يدلي بآرائه ومواقفه في مسلسل

الإصلاح وينخرط وفقا لمصالحه المشروعة في منظومة التوافق، لكن هذا الإنجاز لازال منقوصا نظرا لمواقف الرأس المال البنكي والمالي الذي يتحكم في الرافعة الأساسية للإقلاع الاقتصادي ونرى أن على المؤسسات المالية الوطنية أن تنخرط أكثر في مسلسل الإصلاح وفي مجهودات الأمة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

المجال السادس - وهو الإصلاح السياسي، إن الإصلاح السياسي الذي أفرز تجربة التناوب والذي تأتى بفضل إرادة جلالة الملك وتطلعات الشعب المغربي وقواه الحية ينم على نهج سياسي وثقافي ومدني كبير.

إنه بنيان متين يعبر على بعد في النظر، وحس تاريخي عميق ولنا القناعة أن تكثيف الإلتفاف حول تجربة التناوب والتصدي لكل المعوقات التي تعترضها وتصحيح ما يجب تصحيحه في مجراها وفي منهجها وخصوصا فيما يخص القانون الانتخابي لكفيل بأن يوفر الظروف السانحة والأدوات اللازمة لتطوير التجربة نحو آفاق أرحب وأشمل. . وكما أشرنا إلى ذلك في بداية هذا العرض فإن إذكاء المقومات النهضوية والديمقراطية لتوافقنا والتصدي كل ما تتعرض له محاولة الإفراغ والتشويه هو المدخل الأساسي والضمانة الأولى لنجاح مسلسل الإصلاح في كل أبعاده ومساراته.

القسم الثاني في هذا التدخل وهو مسألة الارتقاء والسمات العامة للقانون المالي

سيدي الرئيس

السادة الوزراء

أيها السادة

أود في بداية هدا الباب أن أذكر بأن القوى الديمراطية خلافا لما يدعيه البعض قد كانت منذ مطلع الثمانينات تعي جيدا أن لا مناص للبلاد من تقويم هياكلها المالية والاقتصادية. وبما أنها سواء داخل المؤسسات التمثيلية أو خارجها كانت تدعو لتبني برامج إصلاحات استعجالية تهدف إلى التركيب بين التقويمات الهيكلية الضرورية والإصلاحات الاجتماعية والمؤسساتية والمجالية التي كانت موضوع إهمال وقد جاء التصريح الحكومي مترجما لهذه التوجهات الإصلاحية المتسمة بالرزانة والواقعية والمسؤولية كما جاء تكثيفا وتحيينا لمواقف القوى الديمقراطية عندما نص على نهج أسلوب جديد في تدبير الشأن العام والعمل على تصحيح التوازنات الاجتماعية والمجالية ووضع أسس تنمية مستديمة، ومن الطبيعي خدمة لهذه الأهداف وغيرها أن يرتكز هذا البرنامج على سياسة مالية متزنة متحكمة في العجز المالي وفي معدل التضخم وخلافا لما سبق في التجارب لا تقف سياسة الحكومة المالية والاقتصادية عند هذا الحد.

فمشروع القانون المالي المعروض على أنظارنا يتوخى الإرتقاء عبر تدعيم الشفافية وتوظيف الإنسجام بين مختلف مكونات المشهد الاقتصادي الاجتماعي الوطني، فمنهجية تقديم حسابات موصدة تأخذ بالاعتبار المؤسسات العمومية والمؤسسات ذات التسيير الذاتي والمجالس الجماعية تعتبر قطيعة مع المقاربات التجزيئية التي سادت في الماضي وتدشن بالملموس عهد الدولة المدبرة التي تسعى إلى تكثيف الشراكة مع كل الفرقاء وإلى تنظيم المرافق العمومية على قاعدة الشراكة والفعالية والاستقلالية، على أن الحكومة يجب أن تستدرك في نظرنا عنصرا أساسيا في عملية التوطيد بالحرص في المستقبل على تقديم حصة المؤسسات العمومية من العجز العمومي حتى تكتمل الشفافية وإذ يثمن هذا الأسلوب الجديد نرى أنه سيكون أكثر فائدة لو تم تقديم بعض الوثائق المرافقة لقانون المالية إلى اللجنة البرلمانية المختصة قبل تقديم مشروع القانون المالي ونتمنى أن تعمل الحكومة مستقبلا على إشراك المستشارين عن طريق لجنة المالية إليلجنة المالية في النقاش التمهيدي بأن تعرض عليهم التقرير الاقتصادي والاجتماعي والتقرير حول المؤسسات العمومية قبل بداية الدورة.

أما فيما يخص السمات الأساسية للقانون المالي فإنطلاقا من التصريح الحكومي ومن الاختيارات الأساسية التي تحكم هذا البرنامج يسعى مشروع القانون المحالي إلى إقامة توازن دقيق بين متطلبات الإقلاع الاقتصادي ويعمل في نفس الوقت على النهوض بالجوانب الاجتماعية .

إنه اختيار صعب ولاشك، لكنه اختيار كفيل بتجنيب البلاد مخاطر أي انزلاقات محتملة قد تعصف بمكتسباتها الاقتصادية، وبالنسبة للدين العمومي هناك سعي حديث لتخفيض تحملاته عن طريق تحسين مستوى إدخار الميزانية وتقليص حجم الدين الخارجي بالعمل على تحويل الديون إلى استثمارات وتمويلها بشروط أقل

تكلفة، وإذا كان تخفيض النفقات المتعلقة بالموارد والأدوات مقبولا رغم ما قد يشكله في بعض الأحيان من عرقلة في حسن سير الإدارة فإن تقليص المناصب المالية في الوظيفة العمومية يتطلب ملاحظتين :

الملاحظة الأولى : إذا كانت كتلة الأجور مرتفعة بالمقارنة مع إمكانية البلاد، فإن هذا ليس معناه أن التأطير العام للإدارة جد مرتفع، وهذا يعني أنه إذا كان هناك من ضرورة التقليص من نفقات الموظفين. فيجب أن يتم عبر مراجعة سلاليم الرواتب العليا والتخفيض منها.

الملاحظة الثانية : لا يختلف اثنان في أن الإدارة المغربية تشكو من عدم توازن صارخ في توزيع موظفيها قطاعيا ومحليا، ففي الوقت الذي نجده فيه اكتضاضا يشبه الاختناق في بعض المرافق نلاحظ أن هناك خصاصا كبيرا في مرافق أخرى كالصحة والتعليم والفلاحة وهي مرافق من الضروري الرفع من عدد العاملين بها نظرا للنمو الديمغرافي العام الذي تعرفه البلاد والذي سيؤدي بالتالي إلى ازدياد الحاجيات، وسيمكن هذا الترشيد الخزينة من اقتصاد مبالغ مالية مهمة ستشكل ادخارا موازيا بحوالي 3 مليار درهم يمكن توجيهه نحو الاستثمار، أما فيما يخص الموارد المالية فيتوقع أن يسجل ارتفاعا مقارنة مع السنة الماضية نتيجة الارتفاعات المنتظرة في عائدات الخوصصة وارتفاع هام في مساهمة بعض المؤسسات العمومية، وكذا توسيع الوعاء الضريبي، وإذ نسجل سعي الحكومة وحرصها على ترشيد النفقات وتحسين المداخيل الحفاظ على مستوى العجز المالي في 2,9% فإننا ندعو إلى المزيد من الحذر واجتناب أي تفاؤل مفرط بالنظر للوضعية الاقتصادية الغير مستقرة وما قد يترتب عن ذلك من انعكاسات على مستوى المداخيل وبالنظر كذلك إلى الإمكانيات الفعلية التي توفرها مداخيل الجمرك والخوصصة، أما مساهمة المؤسسات العمومية فيتعين حصرها في مستوى لايؤثر على برامجها الاستثمارية، إن الحكومة تسعى إلى الرفع من المداخيل والتحسين من مردودية النظام الجبائي لتوسيع القاعدة الجبائية وتخفيف الضغط الضريبي ونرى أن إقامة نظام ضريبي عادل يقتضي إعادة النظر في الاختلالات وعدم الانسجام الذي يتسم به النظام الحالي دون المساس بالإجراءات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار، ولابد من الإلحاح على ضرورة إصلاح الإدارة الجبائية نفسها في اتجاه المزيد من الشفافية والجدية لتتمكن من لعب أدوار أكثر فعالية لمحربة الغش والتملص الضريبي ولاشك أن مدونة التحصيل ستساهم بدورها في هذا الاتجاه. إن خيار الحكومة كما قلنا سابقا خيار صعب ولاشك فرضته معطيات الاقتصاد الوطني والإكراهات العديدة المرتبطة به، فالتمسك بالتوازن له مزايا عديدة لكنه يفرض كذلك بدل تضحيات وجهود متواصلة ولن يعطي النتائج المرجوة إلا إذا استمر تطبيق الإصلاحات النوعية بحزم ومثابرة وإذ نسجل ما تم إنجازه من إصلاحات هيكلية في اتجاه عصرنة جهازنا الاقتصادي وأساسا إصلاح نظام الصفقات العمومية ومدونة تحصيل الديون العمومية وتبني قانون السلفات الصغرى، ومدونة الجمارك، وقانون الخوصصة وقانون المنافسة وقانون الملكية الصناعية، فإننا ننتظر مزيدا من الإصلاحات، أما بالنسبة للاستثمار العمومي فقد خصه القانون المالي بمبلغ قدره18,3 مليار درهم وإذا أضفنا إليها اعتمادات الالتزام برسم السنة المقبلة والبالغ قدرها 14,5مليار درهم وكذلك الاعتمادات المنقولة على السنة الماضية 5,6، فإن المبلغ الإجمالي سيصل إلى 38,3 مليار درهم وهذا رقم لا بأس به، أما الاستثمار الخاص فإن أبرز قرار اتخذ بشأنه يتعلق بإحداث صندوق خاص هو صندوق إنعاش الاستثمارات والذي يعهد إليه بضبط حسابات العمليات المتعلقة بتكفل الدولة بتكلفة المنافع الممنوحة للمستثمرين في إطار نظام عقود الاستثمار والنفقات التي يستلزمها إنعاش الاستثمار.

إن مشروع خلق وكالة وطنية للإستيثمار والذي سيعهد إليها بتنظيم الإستقبال وبتوفير المعلومات للمستثمرين وتوجيههم ومساعدتهم مغاربة كانوا أم أجانب تدشن مرحلة أرقى في تشجيع وتقوية الاستثمار ونتمنى أن تخرج هذه الوكالة إلى الوجود في أقرب وقت ممكن، كما سنتخذ عدة إجراءات لتجديد الإدخار من بينها مدونة التأمين وإحداث سوق رهينة، وإعطاء ديناميكية جديدة لصندوق التوفير الوطني وسيتم توسيع مجال تدخل القطاع الخاص عبر إعطاء انطلاقة جديدة للخوصصة وتوسيع مجال التدبير المفوض وتطوير سوق الرساميل وغير ذلك من الإجراءات الرامية إلى تحسين المحيط الاقتصادي وتأهيل المقاولات على أنه بالرغم من أهمية هذه الإجراءات فإن التجربة أبانت على أن الاستثمار الخاص لا يمكنه أن ينمو ويتطور فقط بالاعتماد على التشجيعات الضريبية وغيرها من هنا تظهر الحاجة للإسراع بإصلاح القضاء كما قلنا سابقا ووضع

قانوني للتحكيم التجاري وإصلاح الإدارة بما يضمن سرعة التنفيذ والإبداع في العمل وحرص قدر من المستطاع على أموال الشعب وأموال المستثمرين بضم مجالات جديدة للاستثمار في أراضي الجموع والنقل ومقالع البناء بالإسراع بتحديث النظم القانونية الخاصة بالملكية الصناعية والمنافسة وحماية المستهلك بإبرام أقصى ما يمكن إبرامه من معاهدات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الخاصة أما في البعد الاجتماعي، فإن تأكيدنا وتركيزنا على الإجراءات المتعلقة بتشجيع الاستثمار العمومي والخاص وتدعيم جو الثقة نابع من شعورنا بأن رفع حجم الاستثمارات هو مفتاح التغلب على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ومواجهة معضلة البطالة بشكل فعال وبالفعل فإن البطالة تشكل أحد أكبر التحديات التي تواجهها حكومة التناوب سواء تعلق الأمر ببطالة الشباب الحاصلين على الشهادات أو بغير ذلك».

لقد اتخذت الحكومة عدة تدابير لمواجهة هذه الآفة تهدف إلى خلق مقاولات صغرى أو موسطة في إطار صندوق النهوض بتشغيل الشباب وصندوق مساندة الراغبين في إنجاز المشاريع لكن لابد من التسجيل أن بعض هذه الصناديق لم تعطي كل النتائج المرجوة وتعرف قروض المقاولين الشباب بعض الصعوبات لذلك لابد من تقويم هذه التجربة واستخلاص دروسها وتوفير الإرشاد والدعم للمقاولات الشابة التي يمكن أن تساهم في خلق مناصب شغل أكثر لو توفرت لها الظروف الملائمة، وفي هذا الإطار أضحى ضروريا بدل مجهودات إضافية لتسوية ملفات المقاولين الشباب بإعادة جدولة الديون ومنح إعفاءات تشجيعية فيما يخص فوائد التأخير والغرامات وبالنسبة للتكوين من أجل الإدماج، فبعد مراجعة القانون المنظم له سجل نتائج لا يستهان بها ولابد من اتخاذ كافة الاحتياطات حتى لا يتم تحريفه عن مساره، إن البعد الاجتماعي للميزانية يتجلى في النسبة المخصصة للقطاعات الاجتماعية والتي عرفت نسبة تزايد ملحوظة ويهدف ذلك إلى تحسين ظروف عيش الفئات ذات الدخل المحدود وتحسين ظروف استفادة السكان من الخدمات الاجتماعية والتجهيزات الأساسية ولاسيما في المناطق القروية ويأتي خلق وكالة التنمية الاجتماعية لتنسيق العمل الاجتماعي في هذا المجال وإعطائها مزيد من الفعالية وتوسيع مدارها وتطوير إمكانيات تمويلها أمرا محمودا، وفي نفس السياق أيضا إصلاح الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ومشروع التأمين الصحي الإجباري الذي سيرفع عدد المستفيدين من التغطية من 15% إلى 30% من مجموع المأجورين والمتقاعدين ويندرج في نفس السياق كذلك برنامج الأولويات الاجتماعية التي سيهدف أساسا الفئات الأقل حظا خاصة في العالم القروي والذي يشمل مجالات التمدرس والصحة الأساسية والتشغيل في البوادي ومحو الأمية، وإذا كانت المجهودات التي قام بها المغرب في مجال التربية جعلت الأمية تتراجع من حوالي 55% سنة 1994 إلى 47% سنة 1997 فلابد من الإشارة إلى ضرورة تكثف الجهود في هذا المجال، فلا يعقل أن يدخل المغرب القرن 21 ونصف سكانه تقريبا أميون ويصعب بالفعل أن نتصور أي تقدم اجتماعي أو تقني أو علمي في ظل هذا الوضع.

لقد التزمت الحكومة بتعميم التمدرس في أفق 2003وتتساءل بالنظر للإعتمادات المرصودة لهذاالقطاع أنه إذا كانت الحكومة تتمكن من إنجاز برامجها، وإذا كنا نثير الانتباه إلى هذه المسألة فلقناعتنا العميقة أن الإنسان هو أكبر ثروة يتوفر عليها المغرب. أما بالنسبة للتجهيزات الأساسية الموجهة للعالم القروي فقد تضمن القانون المالي عدة إجراءات وتدابير تصب كلها في اتجاه النهوض بالبادية المغربية نذكر منها على الخصوص توطية وتقوية وثيرة إنجاز البرامج الوطنية الكبرى كتجهيز العالم القروي كبرنامج الكهربة القروية الشاملة الذي سيشمل هذه السنة 1500 قرية والبرنامج الطرقي الوطني التي ستتضاعف إمكانية تدخله بفضل الإصلاح الذي أدخله القانون المالي على الحساب الخاص للطرق وهو ما سيمكن من تعبئة مواد إضافية عن طريق الشراكة والاقتراض وبرامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب الذي ارتفعت اعتماداته من 100 مليون إلى 250 مليون درهم والبرنامج الوطني للري الكبير وبرنامج الري الصغير والمتوسط. إلا أن هذه الإنجازات تبقى دون ما يطمح إليه سكان البادية الذين يمثلون نصف عدد سكان البلاد ويفتقرون إلى أبسط مستلزمات الحياة الكريمة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة والسيدات،

هذه بعض الإجراءات التي تضمنها مشروع قانون المالية التي تتوخى الحكومة من خلالها تدعيم المقاربة الشمولية وتكريس

الشفافية في تدبير أحوال البلاد وسيضع بلا شك التصميم الخماسي الذي تستعد الحكومة لتقديمه أمام البرلمان في الدورة المقبلة الإطار الذي سيسمح بضبط أفق الإصلاح على المدى المتوسط كما سيضيف تفعيل المجالس الجهوية التي خصصت لها الميزانية مداخيل لابأس بها بعدا حاسما في بناء اقتصاد عصري ومتآزر، وإننا إذ نجد دعمنا وثقتنا لما تقوم به حكومة التناوب نعتبر أن المرحلة التاريخية التي تجتازها بلادنا تحتاج أولا وقبل كل شيء إلى تعميم وتقوية عنصر الالتقاء على كافة المستويات. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة

شكرا للسيد المستشار

الكلمة للمستشار المحترم السيد رحو الهيلع باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية

المستشار المحترم السيد رحو الهيلع

بسم الله الرحمن الرحيم :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون :

يشرفني، أن أتدخل في هده المناقشة لعامة لمشروع قانون المالية برسم السنة المالية 1999-2000 باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لعرض رأي فريقنا وملاحظاته على هذا المشروع، وقبل الإدلاء برأينا وملاحضظاتنا لابد أن نشير إلى أننا نتعامل مع قانون المالية انطلاقا من موقعنا كأحد مكونات الأغلبية ومن جهة أخرى من ارتباطنا الحزبي الذي يجعلنا في انسجام مع توجهات هيأتنا ولذلك فرأينا في مشروع هذا القانون منسجم مع موقفنا العام وتعاملنا مع المرحلة السياسية الجديدة التي تعيشها بلادنا والتي تم تدشينها بانطلاق التناوب الحكومي والبرلماني، هذا التناوب الذي أراده وعمل من أجله قائد البلاد جلالة الملك حفظه الله في تجاوب مع طموحات شعبنا في التغيير والإصلاح إن تعاملنا الإيجابي مع هذه المرحلة نترجمه بمساندتنا الواعية والمقتنعة لحكومة التناوب عبر تصويتنا لصالح القانون المالي الحالي ولصالح مشاريع القوانين التي جاءت بها الحكومة والمندرجة ضمن ديناميكية الإصلاح، وضمن هذه المساندة تندرج الملاحظات التي نسجلها على الأداء الحكومي حرصا منا على إنجاح التجربة، عبر تفعيل الأداء الحكومي وتجاوز نقط الضعف والسلبيات التي تفرزها الممارسة الحكومية وكذلك اقتناعا منا أن لا بديل في الوقت الراهن عن حكومة التناوب وأن نجاحها هو نجاح لبلادنا ولمسارها الديمقراطي وأن هذا النجاح هو سبيل تطورها الاقتصادي والاجتماعي بما هو جدير بشعبنا وأمتنا المغربية.

وإن مناقشة مشروع قانون المالية ليس مجرد معالجة تقنية للأرقام والنسب المئوية بل هي مناقشة سياسية بالدرجة الأولى ومناسبة لتقييم الأداء الحكومي خلال السنة المالية التي نودعها والوقوف على التوجهات العامة التي يحملها مشروع القانون المالي، وقبل الإدلاء بتقييم عام ومختصر لهذا المشروع لابد أن نسجل أن الأداء الحكومي اكتنفه بعض الإرتباك في بعض الأحيان، خاصة بما يتعلق بالإنسجام بين مكونات الحكومة والتضارب في المواقف في بعض القضايا لدرجة المساهمة في خلق بعض الغموض وسط الرأي العام فيما يتعلق بالتضامن الحكومي وينبغي أن تكون الحكومة قادرة على تنفيد قراراتها والدفاع عنها أمام الرأي العام بانسجام بين كل مكوناتها، كما سجلنا ضعف تواصل الحكومة مع الرأي العام الذي من حقه أن يكون على إطلاع على الإجراءات التي تقوم بها الحكومة وكل المستجدات الوطنية ورغم كل الملاحظات التي يمكن تسجيلها فإن حصيلة الحكومة على العموم نعتبرها إيجابية وهو ما تشير إليه بعض المعطيات التي نذكر منها :

أولا - تسجيل معدل نمو جيد للناتج الداخلي الإجمالي بلغ 6,3% وهده نسبة جد هامة جعلت المغرب في المرتبة الثانية على مستوى البلدان النامية من حيث نسبة النمو.

ثانيا - التحكم في معدل التضخم الذي لم يتجاوز 2,8% وهذه النسبة قريبة من المعدلات المسجلة في الإتحاد الأوربي في الوقت الذي نسمع فيه عن معدلات لا تصل إلى 100% في كثير من البلدان.

ثالثا - الزيادة الهامة في نسبة الاستثمارات التي وصلت إلى 13% وهذه النسبة لم تسجل منذ سنة 1990 ويمكن اعتبار ذلك مؤشرا هاما للثقة التي تتمتع بها الحكومة.

رابع - ارتفاع مداخيل الضريبة من 2,5 مليار إلى 3,7 دون أي زيادة في الضرائب وهذا مؤشر على المجهود المبذول في عملية

التحصين من جهة والمقررات الضريبية الإستثنائية الواردة في القانون المالي الجاري من جهة أخرى.

خامسا - تحسين الوضعية المالية المقاولة بعد المبادرة الإيجابية للحكومة لتأدية حوالي 10 ملايير درهم لفائدة المقاولات والجماعات المحلية مما ساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني ونتيجة لذلك تم تخفيض حجم المتأخرات إلى 3 ملايير درهم، وهي وضعية لم يسبق لها مثيل هذه بعض الإيجابيات كان لابد من تسجيلها حتى يكون تقديمنا لعمل الحكومة معتمدا على معطيات مدققة، غير أن هذا التقييم يكون ناقصا وغير موضوعي إذا وقفنا عند هذا الحد ذلك أن السلبيات موجودة ولابد من تسجيلها والدعوة لتجاوزها رغم الأولوية التي أعطتها الحكومة للجانب الإجتماعي من خلال الرفع من حصص الوزرات ذات الطابع الاجتماعي وبداية ترسيخ ثقافة التضامن الوطني فإن النتائج الملموسة على هذا المستوى تظل دون طموحات المجتمع والحكومة نفسها حسب ما عبرت عنه في تصريحها عند تشكيلها.

فأهم وأخطر إشكالية اجتماعية تاجهها بلادنا وهي : إشكالية التشغيل : لازالت دون حلول مرضية وإذا كانت نسبة الاستثمار قد ارتفعت وتم تحقيق نسبة نمو جيدة بسبب الموسم الفلاحي الجيد فإن معدل البطالة في الوسط الحضري ارتفعت حسب الأرقام الرسمية كما انضاف 24ألف عاطل جديد من حملة الشهادات دون احتساب بطالة العالم القروي الذي لا ترد في الإحصائيات الرسمية، إننا نتفهم هذه المشكلة وصعوبة مواجهتها بقرارات مرتجلة وإجراءات ترقيعية غير أنه من واجبنا كممثلي الأمة أن نعبر عن هموم المواطنين وانشغالاتهم خاصة ما يتعلق بأزمة التشغيل التي تمس كل بيت في بلادنا ومن نقط الضعف التي سجلناها على الأداء الحكومي أن شعار التخليق الذي رفعته الحكومة لم يصل بعد إلى كل الإدارات ومؤسسات الدولة خاصة في العالم القروي، فما زال داء الرشوة ينخر جسم الإدارة دون اتخاد إجراءات وحلول مؤقتة لتخفيض من انتشار ظاهرة في انتظار الإصلاح الإداري الشامل الذي تهيؤه الحكومة لتطهير الإدارة من الفساد كما أن شعار الشفافية في تدبير المال العام لم يتم العمل به في كل المجالات ونشير هنا بشكل خاص إلى عدم اتخاذ إجراءات صارمة لمحاسبة المتورطين في تبذير المال العام ونهبه، إننا أيها السادة أمام نقط قوة أشرنا إلى بعضها ونقط ضعف جسدها استمرار العجز في المجال الاجتماعي ومع ذلك فإننا نعتبر أن الاتجاه العام لعمل الحكومة هو اتجاه إيجابي على العموم وتقييمنا أولا يعتمد على النتائج الإيجابية على المستوى الماكرواقتصادي. لكننا نأخذ بعين الاعتبار أيضا المجهود التشريعي الذي قامت به الحكومة خلال هذه السنة بتهيئها لمجموعة من مشاريع القوانين مثل مدونة تحصيل الديون العمومية وقانون السلفات الصغيرة ومرسوم الصفقات العمومية وقانون المنافسة وحرية الأسعار ومدونة الجمارك وغيرها من القوانين التي ستعطي نتائج إيجابية أكيدة في المستقبل.

أما بالنسبة لمشروع قانون المالية 1999/2000 فإننا نتعامل معه بنفس المنهجية التي تعاملنا بها في تقييمنا للأداء الحكومي أي التأكيد على الإيجابيات التي جاء بها المشروع وتسجيل الملاحظات التي نعتقد في أهميتها وضرورة مراعاتها من طرف الحكومة في تنفيذ سياستها ومخططاتها المستقبلية، إن مشروع قانون المالية المعروض علينا للمناقشة جاء بإيجابيات لا يمكن تجاهلها وهكذا فطبقا للقانون التنظيمي الجديد للمالية ثم إدماج المؤسسات العمومية والمرافق المسيرة بصفة مستقلة ضمن قانون المالية، ولابد من التأكيد على أهمية إطلاعها على وضعية هذه المؤسسات وهذه المرافق وهنا لابد أن نسجل أهمية استرجاع المؤسسات العمومية لالتي تتصرف في أموال طائلة وتقوم باستثمارات كبرى وأهمية فتح ملف المكاتب الوطنية والتعبير عن نية الحكومة في إصلاحها، ذلك أن بعض هذه الموسسات تشكل دولة داخل دولة وأبرزت ظواهر خطيرة أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي الوطني وعلى استفادة الدولة من إمكانياتها الضخمة ماليا واقتصاديا، وفي نفس الوقت ظلت المؤسسات ذات الوضعية الهشة تشكل عبئا على الدولة وهذه الوضعية لا بد من تجاوزها عبر إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الحكومة وهذه المؤسسات بما يجعلها خاضعة للمراقبة والترشيد من جهة وأداة من أدوات التنفيذ الإستراتيجية التنموية الشاملة للدولة من جهة أخرى ونسجل أيضا الأهمية التي أعطيت للاستثمارات المنتجة سواء على مستوى الميزانية العامة أو على مستوى الإجراءات المزمع اتخاذها لتشجيع الاستثمارات الخاصة مثل إنجاز صندوق إنعاش الاستثمار الذي من المنتظر أن يكون من أليات التحفيز بجانب إجراءات أخرى مثل التدابير الجبائية الخاصة بالاستثمارات في قطاع السياحة، ولابد من الإشارة إلى أن نسبة 15% من الميزانية العامة المخصصة

للاستثمار هي أقصى حد ممكن علما أن نفقات العتاد المدمجة في ميزانية التسيير والمحددة في 16,8% ساهم في جزء كبير منها في الاستثمار بشكل مباشر، ومن النقط الذي تستحق التسجيل الإتجاه نحو الإنخفاض فيما يتعلق بخدمة المديونية رغم أن النسبة المسجلة رسميا هي 42% وهو ارتفاع حسابي راجع إلى احتساب سندات الخزينة وتحويلها من دين عائم إلى دين قابل للإستهلاك وهذه حسنة نسجلها للحكومة التي نتوخى منها مزيدا من الشفافية.

نسجل كذلك تخصيص 47% من النفقات للقطاعات الاجتماعية والزيادة في الاعتمادات المخصصة لهذه القطاعات المخصصة بنسبة 49% بالمقارنة مع ميزانية السنة الجارية وتخصيص 62% من المناصب المالية للوزارات ذات الطابع الاجتماعي إضافة إلى رفع وثيرة العمل لكهربة العالم القروي، وتوفير الماء الشروب وتطبيق ما تقرر في اتفاق فاتح غشت 96، بخصوص السكن الاجتماعي وتحديد 500 درهم كحد أدنى لراتب التقاعد ورفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل 20,000 درهم، إن مثل هذه الإيجابيات وغيرها مما ورد في المشروع يؤكد انشغالات الحكومة بالقضايا الأساسية للمجتمع المغربي وإن كانت معالجتها تظل دون مستوى طموحات المجتمع والحكومة نفسها لكن ذلك لا يجعلنا نتغاضى عن نقط الضعف والنواقص التي نأمل أن يتم تجاوزها مستقبلا وملاحظتنا بخصوص هذا الجانب كثيرة غير أننا فضلنا التركيز على بعض القضايا التي لها ارتباط مباشر بطبيعة مجلسنا ونوعية تمثيلية من جهة وبعض القضايا الكبرى ذات الأهمية في تقديرنا من جهة أخرى، إننا نتساءل أولا عن سلامة التوقعات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية خاصة فيما يتعلق بالموسم الفلاحي الذي تتأثر به مختلف الأهداف الموضوعة، فالمشروع الحالي انبنى على أساس موسم فلاحي متوسط والواقع أن هذا الموسم تأكد الآن أنه دون المتوسط والدولة مطالبة اليوم نتيجة للجفاف وتدهور أحوال البادية باتخاذ إجراءات عاجلة لإنقاذ الماشية وتوفير مياه الشرب ومساعدة الفلاحين في التهيئ للموسم المقبل، وفي هذا الإطار فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة لإعادة جدولة ديون الفالحين على القرض الفلاحي لا تعمل سوى على تأجيل إفلاس الفلاح نتيجة لتوالي سنوات من الجفاف بحيث تلاطمت عليه الديون إلى حد الاختناق كان لابد في نظرنا من اتخاذ إجراء كبير وفعال وجريئ وهو إلغاء هذه الديون والبحث عن أشكال لتمويلها في إطار عملية التضامن الوطني مع الفلاحة المغربية التي تحتاج إلى تأهيل على غرار الصناعة الوطنية ومساعدة قوية لمستوى المشاكل المطروحة مع مراجعة أثمنة المواد المستعملة كالبنور والأسمدة والمحروقات والتموين.

وعلى مستوى الاهتمام بالعالم القروي دائما فرغم بعض الإجراءات التي أتى بها مشروع قانون المالية فإنه لم يطلق إشارة قوية متميزة اتجاه هذا العالم فارتباطا مع إشكالية التشغيل، كان من الضروري إطلاق أوراش وطنية نهم بشكل خاص شق الطرق والمسالك في العالم القروي وتطبيق برامج طموح لمحاربة دور الصفيح ومحو الأمية والقيام بعملية واسعة لإعادة تشجير الغابات واستصلاح الأراضي الزراعية خاصة وأن أراضي شاسعة في ملك الخواص أو الدولة أو أراضي الجموع مازالت دون استغلال، إن مثل هذه الأوراش الحقيقية لايمكن إنجازها كعمل وطني سوى بمجهود مزدوج، مجهود مالي وتأطيري من طرف الدولة ومساهمة شبه تطوعية للمجتمع، وبإمكان ذلك أن يحقق هدفا مزدوجا تنمية العالم القروي والتخفيف من أزمة التشغيل التي لا تمس فقط الوسط الحضري وحاملي الشهادات بل كذلك شباب القرى والبوادي التي تدفعه ظروف العيش القاسية وانعدام الشغل إلى الهجرة الجماعية للمدن أو إلى الخارج عبر قوارب الموت، وعلى مستوى الجماعات المحلية فإن التقسيم الإداري الجديد خلف عدة اختلالات وعدم التكافئ بين الجماعات حتى داخل نفس المنطقة بل وداخل نفس المدينة فهناك جماعات متفرعة عن جماعات الأم أحدثت في مناطق هامشية ومطالبة بإنجاز عدة مشاريع وفي نفس الوقت... كافية حتى للتسيير اليومي العادي مما يستلزم إنشاء صندوق للتنمية الجماعية على غرار صندوق التنمية الجهوية وإعادة النظر في التقسيم الجماعي الحالي وخلق عمالات جديدة تستجيب للمتطلبات الإدارية للتنمية وتقريب الإدارة من المواطن، كما أن هناك عدم تكافؤ بين الجهات فيما يخص توزيع الاستثمارات والتجهيز رغم أن هناك تساوي في أداء الضرائب بين كل المواطنين وهذا يتطلب إعادة النظر في هذا التوزيع، وإعادة ترتيب الأولويات مما يرفع الحيف عن بعض الجهات والمناطق ومحاربة المحسوبية والتمييز الذي يمارس حتى من طرف بعض الوزراء، ونلاحظ أيضا ضعف المجهود المبذول لترقية الصناعة التقليدية رغم أن هذا القطاع يلعب دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبإمكان استراتيجية جديدة للقطاع

أن تساهم بشكل فعال في تنمية بلادنا خاصة وأن العولمة أصبحت تهدد منتوجاتنا التقليدية عبر منافسة المنتوجات الآسيوية ليس فقط على مستوى الأسواق الخارجية بل حتى على مستوى سوقنا الداخلية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تظل إشكالية التشغيل إحدى القضايا المركزية التي تشغلنا بفريق جبهة القوى الديمقراطية وتشغل بال كل الأسر المغربية وهي القضية التي اعتبرها صاحب الجلالة الملك حفظه الله القضية الوطنية الثانية بعد قضية وحدتنا الترابية ولا يسعنا ونحن نناقش قانون المالية في شموليته سوى تسجيل انشغال الحكومة بهذه الإشكالية واجتهادها في التخفيف من حدة وقعها على حياتنا الاجتماعية ولابد من التأكيد على الترابط الوثيق بين تنمية الاستثمار وتشغيل الشباب العاطل باقتناع منا أن الوظيفة العمومية ومهما يكن عدد المناصب المالية التي توفرها الدولة لا يمكن لها الاستجابة للعدد الهائل المتزايد من طلبات الشغل، ولا يمكن المراهنة عليها لحل أزمة التشغيل إلا من باب المزايدة والخطاب الديماغوجي المتجاوز.

إن مسألة ضعف الاستثمارات الخاصة والإقبال الضعيف للإستثمارات الأجنبية على بلادنا مسألة تدعونا جميعا وخاصة الحكومة للتفكير فيها ومعالجتها بما يناسب من حلول ونحن نعتقد أن مشكلة العقار لها دور في هذا الضعف اعتبارا لغلاء ثمن الأرض في المناطق المؤهلة للاستثمار من جهة وعدم وجود استغلال عقلاني لأملاك الدولة سواء من المستثمر حاليا في المجال الفلاحي عبر شركات تابعة لدولة أو تلك التي مازالت شبه موات ودون وضعية واضحة تسمح لاستثمارها من طرف الخواص بدون عوائق قانونية خاصة التقنيين والمهندسين الزراعيين، إن مشكل العقار هي إحدى الملفات المطروحة على الحكومة للحسم فيها باتباط مع انشغالنا بمسألة الاستثمار التي تواجهها عوائق أخرى مثل ضعف التجهيزات الأساسية وضعف شبكة النقل البري والجوي وهي من الأمور التي تدخل ضمن تقييم تكلفة الإنتاج والتسويق بالنسبة لكل المستثمرين خاصة منهم الأجانب إضافة إلى تعقد المساطر للحصول على الترخيص ومصاعب التموين وبعض السلوكيات الإدارية مثل التماطل والإهمال والارتشاء، كلها عوائق تقف في وجه تنمية الاستثمار الوطني والأجنبي ولا يمكن التغلب عليها سوى بتصور شمولي للإشكالية، يعتقد أنه موجود عند الحكومة وهو ما تعبر عنه سلسلة من الإصلاحات التي تحتاج لبعض الوقت لظهور نتائجها، فالمستثمرون بحاجة إلى تشجيع و "لق أدوات تسهيل التمويل لإعادة النظر في النظام البنكي ودون ا. مريط في الأدوات الموجودة كالبنك الوطني للإنماء الاقتصادي وا رض العقاري والسياحي الموجودين في طور الخوصصة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية ننظر إلى قانون المالية كأداة من أدوات العمل الحكومي وبعد دراستنا لمشروع المعروض علينا ولمختلف الإجراءات المرفقة، كان استنتاجنا، أن الإجراءات والتدابير التي جاءت بها الحكومة لها أبعاد استراتيجية ومندرجة ضمن مسلسل الإصلاح ونحن ليست لدينا أوهام لتحقيق مكتسبات كبرى وفورية قبل تحقيق أدوات الإصلاح المتمثلة في القوانين الجديدة أوالمعدلة وإصلاح الإدارة والقضاء والمؤسسات العمومية ووجود هذه القوانين وهذه الإصلاحات قيد التهيئ عند الحكومة أو قيد الدراسة في مجلسي البرلمان يجعلنا نتفاءل بالمستقبل ونتوقع نتائج قصدا عن تطبيق هذه الإصلاحات.

كل هذا يجعلنا نستنتج أن الإتجاه العام للحكومة رغم بعض البطء ومحدودية النتائج هو اتجاه إيجابي يحتاج إلى دعم ومساندة إيجابية وإلى ملاحظات بناءة لتقوية هذا الاتجاه والسير به نحو تحقيق الأهداف الواردة في التصريح الحكومي وبرنامج التحالف السياسي المشكل والمساند لحكومة التناوب وهو ما سيدعم دون شك جبهتنا الداخلية وربح الرهانات المطروحة على بلادنا ومنها الانتصار النهائي لملف قضيتنا الوطنية الأولى الذي يديره بحكمة وتبصر قائد البلاد جلالة الملك الحسن الثاني نصرة الله ولابد ونحن ننهي هذا التدخل أن نؤكد على تشبثنا بالاستفتاءالتأكيدي وبمشاركة كل المواطنين الصحراويين بدون استثناء وأن ندعو إلى تفعيل أكثر لدبلوماسيتنا وتنويع حركتها الخارجية ومساهمة منظمات المجتمع المدني المغربية في الدفاع عن قضيتنا لدى الرأي العام الدولي وفي الأخير نؤكد أن موقفنا في فريق جبهة القوى الديمقراطية من

القانون المالي هو موقف من حكومة التناوب التي نساندها ومن طبيعة المسار السياسي الجديد في بلادنا ونحن على قناعة بصواب اتجاه هذا المسار والذي سيمكن بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك من التغلب على مشاكلها وربح رهاناتها بتوفير حياة أفضل لشعبنا ومكانة لائقة لأمتنا المغربية جهويا ودوليا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

• السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار وشكرا له كذلك للالتزامه بالجلسة فالسيد المستشار وفر 15 ثانية للمجلس.

الكلمة للمستشار السيد عمر الإدريسي رئيس الفريق الكنفدرالي فليتفضل.

• المستشار السيد عمر الإدريسي رئيس الفريق الكنفدرالي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتقدم أمامكم اليوم لتقديم تدخل الفريق الكونفدرالي بمناسبة مناقشة مشروع القانون المالي برسم ميزانية الدولة لسنة 1999-2000 كما هو معلوم كان تصويتنا على القانون المالي الانتقالي 99/98 إيجابيا لا لأنه كان متجاوبا في مضمونه وتوجهاته مع تطلعات الكادحين وعموم الجماهير الشعبية وإنما أردنا بذلك التصويت السياسي أن نفوت الفرصة على خصوم الديمقراطية ومناهضي التغيير الذين يسعون إلى إجهاض هذه التجربة باجتبارها محاولة لتوفير شروط التناوب الديمقراطي الحقيقي واليوم وبعد أكثر من سنة يعرض علينا مشروع القانون المالي 2000/99، فما هو الجديد الذي يحمله هذا المشروع، إذا كان القانون المالي الأول الذي اعتبرته الأمة انتقاليا قد تم إعداده بعد فترة قصيرة عن تنصيبها وهو ما يخول لها التماس بعض العذر، فإن مشروع القانون المالي الجديد، كأي مشروع للميزانية يشكل على مستوى بنيته وتوجهاته وأهدافه، والفلسفة العامة التي تؤطره المؤشرة على السياسة الحكومية في مختلف المجالات وعلى الإرادة العامة التي تحكم ما تتخذه من قرارات وإجراءات وتعتزم اتخاذه من خطوات ومبادرات للتصحيح والعلاج وإعادة النظر في هذا الحقل أو ذاك، في هذه الوضعية أو تلك لبلورة شعار التغيير كما يريده ويتطلع إليه المواطنون وبعبارة أخرى ما هي الأجوبة التي يقدمها هذا المشروع على الأسئلة والآمال التي علقها المواطنون على هذه الحكومة التي تفاءلوا بها وبما تضمنه التصريح الحكومي بالرغم من انتقادنا له وتحفظنا منه؟

إن القيام بقراءة عامة لمشروع القانون المالي وإلقاء نظرة على صورة الوضع الراهن لاستخلاص العلاقة بين هذا الوضع وما أتى به مشروع القانون، تفضي إلى أن الأسئلة الأساسية والقضايا الكبرى والمشاكل الملحة مازالت مطروحة فمن معضلة قضية التشغيل والبطالة إلى المشاكل المرتبطة بالإدارة أو التي لها صلة بالقضاء، إضافة إلى قضايا الملف الاجتماعي كلها انتظارات مازالت تراوح مكانها، وإذا كانت الموضوعية تقتضي الإشارة إلى بعض المحاولات والتصريحات والمبادرات فإن ذلك يظل دون الحد الأدنى الضروري الذي كان مطلوبا حتى يتحقق التناسق مع بعض الوعود والنوايا المعلنة أما الحقيقة الصارخة التي لا يمكن إخفائها فهي أن خيبة الأمل قد أخذت تتضاعف وتتسع لدى الجماهير كلما مضت الأسابيع والشهور ذلك ما يتجلى مثلا في تسارع وثيرة الإجراءات المرتبطة بمصادرة الحريات وفي مقدمتها الحريات النقابية، وتفشي ظاهرة الرشوة والإبتزاز داخل العديد من أجهزة الدولة وتملص الدولة من مسؤوليتها تاركة الحبل على الغارب، أما تردي الأوضاع الاجتماعية وتفشي ظاهرة الإجرام والانحرافات الاجتماعية فكثيرة هي المظاهر المعبرة.

وفي هذا السياق تحضرنا كثير من الأمثلة على محنة الحريات النقابية كمحاكمة كل من عمال ضيعات البور ومسؤولين نقابيين بمكناس والدارالبيضاء، وإجراءات الطرد والتوقيف التي عرفها المختبر العمومي للدراسات والتجارب بسبب تكوين مكتب نقابي دونما اعتبار للمقتضيات الدستورية والقانونية وطبيعة المرحلة السياسية. إن ذلك هو الذي يفسر إتساع دائرة الإحتجاجات العمالية وغير العمالية التي لا يضاهيها إلا اتساع القمع، ماهي القرارت الحكومية المتخذة لمواجهة هذا الوضع؟

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن العودة إلى صورة الوضع الراهن والوقوف على المنتوج الحكومي في كل المجالات، يؤدي إلى خلاصة واحدة هي أن الحكومة الحالية تكرس الواقع والاستمرارية فمن جهة يتميز مشروع الميزانية بتهميش الملف الاجتماعي، ومن جهة ثانية يتم ترسيم تجميد الأجور وتعطيل الحوار الاجتماعي الذي ظل إطارا وشعارا بدون مضمون حقيقي كما اتضح ذلك منذ لقاء 5 يوليوز 1998 وما تلاه من لقاءات، حيث يتم تبادل الكلمات ويسمح البعض لنفسه ما يريده حتى ولو كان خارج الموضوع دون منهجية متفق عليها ودون جدول أعمال محدد يتم التشاور بصدده ودونما التزام وقرارات مسؤولة له وكأن التصريح المشترك والالتزامات التي تضمنها والآليات التي حددها كأن كل ذلك ينتمي إلي الماضي ولا علاقة له بالحاضر، فتتوالى التصريحات ويمارس الانفراد بتنظيم اللقاء والندوات ويبالغ في توزيع الوعود والتعبير عن حسن النوايا هذا في الوقت الذي يتفاقم تدني القدرة الشرائية للكادحين وفي مقدمتهم الطبقة العاملة وفي الوقت الذي يستمر فيه الفساد وتستمر الدولة في التغطية على المفسدين كما حدث في بعض المؤسسات التي تمت خوصصتها أو يتم التحضير لخوصصتها حيث يتم السكوت على المشرفين على تسييرها بل تشجيعهم كما لو أن هناك من يدفع في اتجاه دعم هواة الإثراء اللامشروع حتى لا نقول اللصوص، وإلا فكيف نفسر تحمل الدولة لكل النتائج السلبية الناجمة عن سوء التسيير والاستهتار بالمسؤولية الذي يؤدي إلى الإفلاس، ونستحضر بهذا الخصوص ما جرى ويحضر له في مؤسسة "سانكوما" حيث حل التواطؤ والصمت محل المحاسبة والمعالجة، ومن هنا وفي هذه الأوضاع نسألكم أين التغيير ؟

إن ما عرفته هذه المؤسسة المرشحة للخوصصة وبعض المؤسسات التي تمت خوصصتها يؤكد صحة تحليلنا ووجاهة موقفنا من الخوصصة، كإجراء قبل أن يكتسب قوة القانون من هذا المنطلق صوتنا ضد مشروع قانون تمديد العمل بقانون الخوصصة مما أدى إلى إسقاطه لولا لجوء بعضهم إلى الأساليب المشبوهة واعتمادهم الطرق الملتوية والتحايل لتمرير هذا المشروع إن التغيير كما نتصور وكما كان يتطلع إليه المواطنون يتخذ مضمونه من خلال اتخاذ قرارات جريئة وخطوات حاسمة وقبل كل شيء إجراءات استعجالية لوقف التردي المتزايد والتأسيسي لمرحلة جديدة ترجم الوعي الحقيقي لما نواجهه من تحديات ويطرح من رهانات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري بدلا من أن تحتوينا المرحلة بشعاراتها وأطروحاتها إلى حد الاستسلام والقول بأن الدور الاجتماعي قد انتهى إنها مقولة للمغالطة والتضليل ذلك أن الدول باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول القريبة من مستواها ما تزال تقوم بدورها حتى في البلدان المتقدمة والأكثر غنى حيث البنيات الأساسية والمرافق الحيوية متوفرة وإمكانية وفرص الاستغناء عن الدولة متاحة فكيف والحالة هذه يلوح بانتهاء دور الدولة في مجتمع ينتمي إلى حضيرة العالم الثالث، مجتمع تتجاوز نسبة الأمية فيه 50% وحاجته إلى الوحدات السكنية تعد بمئات الآلاف وخصاص في المجال الصحي يحتاج إلى الكثير من الجهد والمال والزمن إننا لا نستطيع أن نهضم ذلك ومعظم الأحزاب الوطنية المكونة للحكومة نشأت في رحم الحركة الوطنية والتالي أين شعارات الحركة الوطنية وأين الشعارات الاشتراكية التي تتبناها بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة؟ أين البرامج الانتخابية لهذه الأحزاب؟ وأين الإجراءات الموعودة لحل مشاكل المحرومين، أم أن الدولة لم يعد لها دور وإلا فماذا تقوم به في مجال الصحة والتعليم والسكن والمنقل؟، وهي مجالات تستأثر باهتمام غالبية المواطنين وماذا فعلت الحكومة لمعالجة معضلة التشغيل أم أن البطالة مستحيلة العلاج؟

إن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، باعتبارها قوة اقتراحية لها القناعة بأن مواجهة مسألة البطالة ممكنة شريطة التعامل معها بغير العقلية والرؤيا والمقاربة التي كانت سائدة حتى الآن شريطة إعمال فكرنا والاجتهاد في البحث عن الإمكانيات وآليات جديدة ومبادرات جريئة لمعالجة هذه الوضعية، ومن هذا المنطلق اقترحنا تشغيل 200 ألف في القطاع العام و300 ألف في القطاع الخاص، وهناك من استهزأ بهذا الاقتراح، لا يهم نحن على الأقل نقترح ونبحث 300 ألف في القطاع الخاص وهو اقتراح بعيد عن أي رغبة في المزايدة لكن لابد لذلك من مقومات توفر شروط نجاحها نقترح منها إلغاء الامتيازات الممنوحة وإعادة توزيعها علي المستحقين، فرض الضريبة على الثروة مالا كانت أو عقارا أو منقولا تقليص الأجور العليا إلى حدود معقولة مع الزيادة في قيمة الضريبة على المداخيل العليا.

وإذا كانت الزيادة في الأجور من أهم النقط الواردة في ملفنا المطلبي فإننا نستطيع إذا فتح حوار حقيقي حول هذه المطالب وانتهينا إلى نتائج إيجابية، نستطيع مساهمة منا في معالجة معضلة التشغيل أن يعوض في ذلك بزيادة 10% من العاملين في القطاع العام أو الخاص أو شبه العام. ومن جهة ثانية يمكننا الإشارة إلى أن هناك إمكانية أخرى للتخفيف من حدة البطالة ويتعلق الأمر بما تعانيه بعض الجماعات المحلية من خصاص في اليد العاملة بالإضافة إلى ما تقتضيه ضرورة محاربة الأمية من آلاف المؤطرين والمكونين، كما يمكن أن نتساءل عن العلاقة بين التشغيل والتكوين خاصة وأن الصندوق الوطني للتكوين تبلغ مداخيله ما يفوق 500 مليون درهم ما لا يصرف منها إلا ما يزيد قليلا عن 14% حسب ما يشاع، في حين تذهب مبالغ مالية أخرى إلى جهات معينة حتى لا نقول مشبوهة، يضاف إلى ذلك عدم احترام وتطبيق القانون في القطاع الخاص حين تبلغ ساعات العمل في كثير من الحالات 14 ساعة أو أكثر، الأمر الذي يحول دون الزيادة في عدد العمال والمستخدمين مثل ما يؤدي عدم تدخل السلطات المعنية في حل كثير من النزاعات إلى إجراءات الطرد والتسريح مما يضاعف من نسبة حجم البطالة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

ما هي اختيارات الحكومة أو وضع الحكومة بين إرادة التغيير والتبعية؟

من الممكن بعد مرور هذا الزمن على الحكومة المالية أن نتساءل حول العديد من الشعارات والمفاهيم التي رافقت تشكيلها: الحداثة، التغيير والتحديث، إصلاح الإدارة، تخليق الحياة العامة، التقليص من النفقات وأسئلتنا هي : ما مضمون هذه الشعارات والمقولات ؟ لماذا يتراجع الحماس الممزوج بالتفاؤل الذي تبلور وسط الرأي العام؟ أين ذهبت كل الشعارات التي ملأت الفضاء السياسي أثناء الحملة الانتخابية؟.

إن المفارقة الغريبة التي تفرض نفسها على كل محلل متتبع لتطور الوضع العام في مجالاته المختلفة تكمن في كون الحكومة الحالية بالرغم من طبيعة تركيبتها ومكوناتها وما حضيت به من سند وتعاطف تعتبر في الواقع امتدادا للحكومات السابقة وسياستها ويتجلى ذلك في نظرنا في :

أولا : التعامل مع المؤسسات الدولية واعتبار توجيهاتها مما يعني استمرار ساسيات الحكومات السابقة التي أدت إلى ما تعرفه البلاد من مشاكل وما تعانيه من أزمة عميقة تطال جميع المجالات.

ثانيا : مغازلة أرباب العمل وتقديم التنازلات السخية لهم والتضييق في نفس الوقت على العمل النقابي دون أي اعتبار للتوازن بين مصالح أولائك ومطالب هؤلاء.

ثالثا : التزام نفس البنية المتحكمة في إعداد الميزانية حيث يظل الغلاف المرصود للاستثمار ضعيفا بينما تستحوذ خدمة الدين على ثلث الميزانية.

رابعا : اعتماد الخوصصة أسلوبا وأولوية بالرغم مما نتج اعتماد هذه الآلية من كوارث اجتماعية على المئات من الأسر والعائلات، ومن النماذج الحية في هذا المجال نشير إلى مؤسسة "ليكوز" وما أدرك ما "ليكوز". تعرفون ملفها جيدا السيد الوزير، التي أدت خوصصتها إلى حرمان مئات الأسر وأبنائهم من خبزهم اليومي لمدة تقارب سنتين ولازال المشكل قائما لحد الساعة. وهي مؤسسة كما نعلم تم تفويتها بدرهم رمزي ماشي انتوما الحكومة السابقة للحقيقة، وبيع منتوجها المدخر وخردتها بما يناهز 9 مليارات ومع ذلك تتنازل الحكومة على العديد من شروط دفتر التحملات بل وأكثر من ذلك تقدم مساعدات للمشغل الذي لم يحترم حتى التزاماته وعلى رأسها استثمار 30 مليار فماذا قدمت الحكومة للعمال، لذلك أشرنا في فقرة سابقة من هذا التدخل، إلى أن سلامة تحليلنا ووجاهة موقفنا من الخوصصة كآلية قبل أن تأخذ مشروعيتها القانونية ولذلك صوتنا بالرفض على مشروع تمديد العمل بقانون الخوصصة فأسقطناه وكهذا أصبحت الوضعية بالنسبة لنا واضحة كما توقعنا ذلك فتتجلى في كثير من المظاهر والمواقف والإجراءات مثلما تتضح في مجموعة من المقدمات كالضغط على المأجورين ودفعهم إلى الاستقالة وطبخ الملفات للعمال بهدف تسريحهم لأبسط الأسباب وأتفهها في أغلب الأحيان والعمل في اتجاه تصفية العمل النقابي بدءا بتسريح المسؤولين النقابيين وإذا كان هناك مؤشر على ذلك فإننا نحيلكم على ما عرفته الساحة العمالية في قطاعات استراتيجية كالسكك الحديدية والبريد .

ماهي العلاقة بين القانون المالي والملف المطلبي؟

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

هل فكرتم سيدي الوزير وأنتم تعدون مشروع الميزانية في الأوضاع الاجتماعية والمادية للموظفين والمستخدمين ومجموع المأجورين هل يتضمن مشروع القانون المالي زيادة في الأجور والتعويضات، هل خصصتم غلافا ماليا لمعالجة قضايا الترسيم هل عملتم على توفير الغلاف المالي الضروري لتسوية أوضاع الموقوفين والمطرودين؟ هل اتخذتم بعض الإجراءات المالية لمعالجة ملفات الترفيه الداخلة لعموم الموظفين والمستخدمين ؟ إننا ونحن نطرح الأسئلة نستهدف إثارة إنتباهكم إلى أن المشروع الذي تقدمتم به لم يأت متجاوبا مع المطالب التي طرحناها والتي ظلت معلقة طيلة سنوات، ولا منسجما مع ما تردده الحكومة من حرص على الاهتمام بالقضايا ذات ذات الطبيعة الإجتماعية واعتبارها ضمن أولويات العمل الحكومي وبالتالي هناك غياب أو تغييب للملف الاجتماعي فأين نحن من هذا التغيير؟ ومن أجل تدارك الموقف، عليكم السيد الوزير على الأقل بأنه يتعين عليكم إدماج تلبية المطالب العمالية ضمن هذا المشروع المالي

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار وشكرا له أيضا لالتزاماته بالجهة المخصصة لفريقه، والكلمة الآن للمستشار السيد عقا الغازي للاتحاد الديمقراطي للشغالين، فليتفضل.

* **المستشار السيد عقا الغازي**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم

السيد الوزير المحترم

السادة المستشارين المحترمون

مع الأسف ماعنديش الوقت الكافي اللي غادي نطرق فيه لما في قلبي من مشاكل عدة، فيما يخص مشكل من مشاكل التي تشغل بال جميع المغاربة ألا وهو مشكل البطالة.

السيد الوزير،

جئتم في السنة الماضية بمشروع ميزانية سميتوها بميزانية انتقالية، وهذه السنة جئتم مع الأسف بميزانية أكفس من ميزانية السنة الماضية، مشكل البطالة الكل مريض كل عائلة عائلة، كل بيت بيت، إلا ويوجد بينهم 2 أو ثلاثة ديال البطالة وأصحاب الشواهد العليا مع الأسف وكان الكل عاقد الأمل والأمل الكبير عليكم سيدي الوزير وعلى مشروع الميزانية اللي كنتم غادي فيه 1999-2000 مع الأسف الكل خاب أمله وتبخرت أحلامه لأن مشروع القانون هذا لا يأتي بأي حل، ولا يأتي بأي طريقة من طرق المستقبل ليس هناك ما يشجع الاستثمار لا من الخارج ولا من الداخل، ليس هناك من يزرع الثقة فيما بيننا أي الرأسمال والطبقة الشغيلة.

إن مشكل البطالة والشغل والتشغيل. سيدي الوزير، كما قال صاحب الجلالة نصره الله مشكل وطني لابد أن نعمل جميعا لوجود الحلول ولكن اقتصرتم سيدي الوزير على بعض النقابات في الحوار اللي واعدتو أنكم غادي تفتحوا المجال للصغار والكبار والجميع لمناقشة المشاكل وللحوار البناء وما كنا نسمع من شعارات اللي كنتوا كتقولوها في هذه المنصة أو خارجها مع الأسف تبخرت الشعارات كما قال صديقي وأخي المحترم قبلي، شعارات كما قلت لفاتح ماي جئتم بالشعارات ولكن الشعارات وقفوا سيدي الوزير كنتو معولين كما قلتم على الحوار الاجتماعي على 3 النقابات هناك نقابة رفضت باش تجلس معاكم كنتم مع 2 ديال النقابات، النقابة الأخرى احبسات النقاش معاكم وربما حتى الثالثة احبسات معكم النقاش، إذن لا حوار ولا نقاش ولا مستقبل بكل الصراحة، اللهم إن اقتصرتم على أنفسكم بحل المشاكل ونحن سنصفق، لأننا حنا كنتمناوْ وهو هاذ البطالة اللي عامة الشوارع، يلقاوْ ليها الحل السيد الوزير.

ونعلن رفضنا للأسلوب اللي انتوما غاديين فيه والنهج ديال إقصاء الصغار اللي انتوما غاديين عليه وأنتم تنادون بالديمقراطية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار عبد الرحمن بيجي.

• المستشار السيد عبد الرحمن بيجي :

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

سبق لنا أن عبرنا كمنظمة نقابية من أعلى هذا المنبر المحترم سواء خلال مناقشتنا للتصريح الحكومي أو القانون المالي السابق عن عدم ارتياحنا لتباشير الأداء الحكومي أنذاك وعن شكنا في مدى قابلية الكثير من الوعود والالتزامات التي أخذتها الحكومة على نفسها ونبهنا إلى أننا لن ننساق وراء الأوهام والخطاب الديماغوجي المرتكز على دغدغة المشاعر والعواقب وإننا نحتاج إلى رؤية المنجزات على أرض الواقع ومدى تأثيرها على القوت والحياة اليومية للجماهير الكادحة، والتمسنا العذر للحكومة بأن أعضاءها لم تكن لهم سابقة بممارسة الشأن العام وأنهم في حاجة إلى الوقت الكافي للتمرس والاطلاع على الملفات، فسايرناها في اعتبار القانون المالي الأول، قانونا ماليا انتقاليا، سيعود بعده الخير على الطبقات الشغيلة وستليه قوانين مالية تولي القضايا الاجتماعية ما تستحقه من الاهتمام وتحمل بصمات واضحة للتغيير والإصلاح، فهل تحققوا من هذا والحكومة تدخل عامها الثاني؟ وهل يحمل مشروع القانون المالي الحالي رؤية مغايرة لتدبير ميزانية الدولة؟ وماهي أوجه القطيعة والتغيير التي تميزه عن سابقيه بما فيه القانون المالي الانتقالي؟ هل يمكن نعته حقا بالإجتماعي؟ وبأنه يرسي قاعدة ناوية مستديمة تؤدي على المدى القصير والمتوسط إلى امتصاص العطالة أم معضلتنا الاجتماعية هل سيرسي أسس انطلاق اقتصاد وطني تنافسي مؤهل لمواجهة تحديات العولمة والشراكة الأورومتوسطية.

إن افتقاد مشروع القانون المالي إلى أي توجه إصلاحي واجتماعي وخضوعه لنفس الإختيارات والإكراهات التي طبعت القوانين المالية السابقة، أي تغليب منطق التوازنات المالية على حساب التوازنات الإجتماعية والسعي إلى إرضاء المؤسسات المالية الدولية، بحثا عن المزيد من القروض خير دليل على غياب وتأجيل أي إرادة حقيقية لتمنيع الاقتصاد الوطني، وتحسين أوضاع الكادحين، لقد اختارت الحكومة حصر سقف العجز في 3% وذلك وحده كافي للحد من أي طموح للتغيير في بنيات الميزانية في إبداء الاستجابة لمطالب الطبقة الشغيلة والجماهير الكادحة حيث بقيت انتظاراتها مغيبة عن اهتمامات الحكومة باستثناء تنفيذ بعض التزامات اتفاقية فاتح غشت 1996 خاصة الترقية الداخلية لرجال الصحة والتعليم فحتى الحوار الاجتماعي، أصرت الحكومة على جلياته الصورية بعد إقصائها للمنظمات نقابية ذات تمثيلية برلمانية وجماهيرية بحجج واهية لا تصمد أمام الواقع ولا يمكن أن توقع مصير آخر لهذة الجلسات إلا ما وصلت إليه من باب مسدود وجعلت الحكومة تحاور نفسها في كثير من الأحيان.

سيدي الرئيس،

إن غياب الإرادة السياسية لدى الحكومة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والإجتماعية والإدارية المطلوبة والمنتظرة من طرف المواطنين أصبح مرور الوقت واضحا وجليا رغم الخطابات والتبريرات التي تخفي وراءها نوع من الإصطدام بعيوب مقاومة التغيير أو أن الإصلاحات التي لا تكلف أموالا وتتطلب وقتا أطول أو غيرها من المزاعم والمبررات التي تخفي عجز الحكومة عن اتخاذ قرارات جريئة وعدم انسجامها لقد رفعت الحكومة شعارات الشفافية والحوار والتخليق بالحياة العامة واحترام حقوق الإنسان لكن كل ذلك يبقى على مستوى الشعارات ولم يترجم بعد على مستوى الواقع ليستشعره المواطنين في حياته اليومية.

ففي مجال حقوق الإنسان والحريات العامة فإن سجل الحكومة في ظرف سنة من عمرها حافل بالانتهاكات كمنع المنظمات السياسية والجمعوية من استعمال القاعات العمومية وقمع المتظاهرين من معطلين وغيرهم، وعكس ما وعدت به الحكومة، لم تتخذ أي إجراءات للحد من امتيازات أو إلغائها وتقليص الفوارق بين الأجور العليا والدنيا بل على العكس فإن توزيع أغلفة مالية هامة على الوزراء وبعض كبار الموظفين والنفقات التبديرية التي تصاحب بعض التنقلات الوزارية لا تبشر بالخير، لم يحمل القانون المالي أي أمل يستحق الذكر للعاطلين وخاصة منهم حاملي الشهادات فرغم الحملات الادعائية لإيهام الرأي العام بأن الحكومة تتحرك في اتجاه إيجاد حلول لمشكلة البطالة فإن حقيقة الأوضاع لم تعرف أي تغيير، ولم يظهر أثر لتوصيات المناظرة الوطنية حول التشغيل وقارب برنامج مبادرة التشغيل من استنفاذ إمكانية التشغيل بسبب الأزمة الإقتصادية العامة التي لا تشجع المقاولة على الاستثمار والتوسع وبالتالي الزيادة في التشغيل بقدر ما تدفع بها في اتجاه الإغلاق وتقليص اليد العاملة.

سيدي الرئيس،

لم يحمل المشروع بوادر لتأهيل اقتصادنا الوطني في آفاق الإنفتاح والعولمة ، وكأن الحكومة لم تهتم بالإنعكاسات المحتملة التي تكون مدمرة لنسيجنا الإقتصادي إذ لم تباشر خطة وطنية بعد دراسات وافية لتحديث القطاعات المهددة والقادرة على الصمود والمنافسة واتخاذ الإجراءات التشجيعية اللازمة لجعل اقتصادنا ومقاولاتنا أكثر مناعة وتنافسية عند حلول مواعد التي لا مفر منها ، إننا نعتبر كنقابة وطنية ديمقراطية أن مناعة المقاولة المغربية وقوتها تتطابق مع مصالح الطبقة الشغيلة وأما إضعافها أو انهيارها إضعاف الإقتصاد الوطني ولوضعية جماهير العمال، ولهذا نرى أن الزيادة في ميزانية الاستثمار بذلك الشكل الطفيف لن يكن ذا مفعول على النمو الاقتصادي في غياب إجراءات تشجيعية ومحفزة على الاستثمار الخاص وهذا يتطلب إصلاحات على مستوى الضرائب وإصلاح القطاع البنكي وإصلاح الإدارة والقضاء وإجراءات تحفيزية أخرى في مجال النقل ومناطق الصناعة وغيرها، مع ضرورة إخراج مدونة الشغل التي طال انتظارها إلى حيز الوجود ومحاربة التملص الضرائبي والقطاع الغير المهيكل والتهريب لما يشكل ذلك من منافسة غير مشروعة وغير متكافئة للمقاولة الوطنية المنظمة إضافة إلى حرمان خزينة الدولة من مداخيل هامة .

سيدي الرئيس ،

إن كل ما نجحت فيه الحكومة حكومة التناوب إلى حد الآن هو إثارة سخط وتدمير جميع المواطنين وهيآت سياسية ونقابية، حيث يمكن اعتبارها أول حكومة تحقق الإجماع على معارضتها حتى الهيآت المشكلة والمساندة للتحالف الحكومي لا تملك الجرأة على تأييد السياسة الحكومية وإذا حدث تطابق بين الأقوال والأفعال فمن المنطق أن لا تجد الحكومة مؤيدا لقانونها المالي سوى من بعض أعضائها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار، التدخل ما قبل الأخير يتولاه المستشار السيد إدريس مارون باسم النقابات الشعبية، (غير موجود بالقاعة السيد المستشار ...)

طيب، طالبنا وبإلحاح أن لا يكون تداخل بين أعمال المجلس في الجلسة العلنية واللجان وهذا ما يفسر بعض الغياب ... ولكن كيفما كان الحال سننهي المناقشة العامة هذا المساء، بعبارة أصح ستنتهي غدا بالاستماع للسيد الوزير.

التدخل الأخير للمستشار السيد محمد الخليفة باسم الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ليتفضل.

* **المستشار السيد محمد الخليفة :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم المرسلين

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة من هذا المنبر الموقر باسم المركزية النقابية للاتحاد العام للشغالين بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية 1999-2000، متوجها للشعب وخاصة الطبقة الكادحة المغربية مبينا موقف منظمتي من نتائج عمل الحكومة رابطا بين هذا المشروع والبرنامج الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام الغرفتين والذي باركناه وأيدناه جملة وتفصيلا في حينه باعتبارها التزاما حكوميا بشر بالإتيان بالحلول الناجعة ونهج السياسات الآنفة الشعبية التي ناضل الشعب وكافحت طبقاته الشغيلة من أجلها بعشرات وعشرات السنين مقموعة، محرومة ، مصادرة الحقوق على الرغم من أنها الطرف الأساسي في الإنتاج.

وإنما قمنا بمصداقية ما ورد في ذلك البرنامج فإننا في الاتحاد العام للشغالين منذ تنصيب صاحب الجلالة نصره اله وأيده لهذه الحكومة أبينا على أنفسنا إلا أن نمهل الحكومة ودخلنا بالتالي في مرحلة سميناها مرحلة التأمل، قلنا في بدايتها بأن الميزانية السابقة انتقالية وبأن الوقت بحاجة إلى وقت كما يقال ومرت سنة وشهور وبدأت الشكوك في محتوى المشروع الحالي باعتباره أنه تجربة فعلية لما تقدمت به الحكومة من خلال تصريحاتها، هكذا كنا نتصور قلت بدأت الشكوك تراودنا لما لم تستدعى المركزيات النقابية قبل وضع المشروع الميزاني الحالي لإطلاع الحكومة على المطالب الملحة للشغيلة المغربية، ورغم أن هذا الاستدعاء مضمون موقع عليه ضمن التزامات الحكومة بمقتضى التصريح الثلاثي لفاتح غشت 1996.

نعم لقد تبين لنا كطبقة كادحة بأن مطالبنا العادلة والمشروعة قد حظيت بالفهم والتفهم من طرف الحكومة وبالتالي بأننا سنجد ضمن هذا المشروع تلبية لمطالب وخاصة العادلة منها لقد تخيل لنا بأن معاناة الكادحين مع الفقر والظلم والغبن والقهر في الأجور والسكن والترسيم والتغطية الصحية، ستعرف الحلول أو على الأقل في بداية مباشرة الحلول، لقد تهيأ لنا أيضا نحن كطبقة عاملة بأن مشاكلنا مع الطرد وعدم استقرارنا في الشغل وبطالة الأبناء والبنات ستعرف تخفيف تدريجي بإجراءات الحكومية لو أنها سارت بهذا الإتجاه ومع الأسف ومع الأسف الشديد تبخرت الآمال واتضح أنهم قالوا آمالا وقلنا آخر فقط، لقد مر أكثر من سنة على نتصيب هذه الحكومة ولم يطرأ أي تغيير في النمو نحو الأحسن على ظروف وأحوال الفئات الشعبية، البطالة لازالت تنخر كيان المجتمع بكامله بل ولقد ارتفعت نسبتها حتى قاربت 20% وكلنا سمع ويسمع احتجاجات الشباب العاطل من خيرة الأطر المغربية عاطلون وعاطلات رغم شهاداتهم في الطب والهندسة واختصاصات كثيرة أخرى في بلد لازال في حاجة ماسة للأطباء والمهندسين وغيرهما، والحريات النقابية إنها لازالت مصادرة في العديد من القطاعات إذ لازال الانخراط في النقابة وبالا على العديد من العاملين والعاملات ومازال مهزلة الطرد والتوقيف من العمل وتلصيق التهم بل وما زال في بعض الأحيان معبرا مضمونا للسجن تحايلا على القانون وتطبيقا للفصل 288 من المسطرة الجنائية خلطا لحرية الإضراب وحرية العمل شأن ما وقع بالنسبة لعاملي وعاملات حامل أقول حامل من شركة السلام للنقل الحضري للخواص بالدارالبيضاء وشأن ما وقع بالجديدة على سبيل المثال.

الإخوان المستشارون، أليس هذا عيب حقا من انخرط في النقابة في محاولة لرفع الظلم ومطالبة بحقوقه، لما يحتج سيكون مآل السجون والذي يرفض النقابة ويطرد المكاتب النقابية برمتها ويشغل اليد العاملة الجديدة أثناء الإضراب، هذا سيد بطل ليس هذا هو الذي سمعه العمال من حديث الحكومة عن حماية الحقوق وحماية الواجبات.

والغلاء الغلاء أيها الإخوان وهو مسلسل متلاحق بماذا يواجه المستضعفون هل يواجهونه بعدم الزيادة في الأجور والضرب المستمر للقدرة الشرائية هل يواجهونه بخمسين درهم يومية وهو الحد الأدنى للأجور الذي لا يطبق في العديد من القطاعات بما فيها حتى الحكومة نفسها، ألم تكن سنة 1996 قد اتفقنا على ضرورة إعادة النظر في الأجور بالزيادة فيها حتى نواصلها وعلى مراحل إلى 3000 درهم شهريا مع إجراءات تساعد أرباب العمل على حل مشاكلهم، فأين هو سن هذه السياسة الأجرية؟ المشروع لا يتحدث عنها مطلقا لا حالا ولا مستقبلا، هل هي العدالة الاجتماعية بمفهوم الجكومة تجميد الأجور والتعويضات؟ أما الذي لا يأكل الخبز يجب أن يخطأ بالأولوية يحضى بالأولوية فنحن معه طبعا، إذن شغلوا هذا الشباب العاطل الذي لا يأكل الخبز، أرجعوا المطرودين من العمال والعاملات لأسباب نقابية إلى عملهم هذه هي العدالة الاجتماعية وهذا هو ما ينتظره العمال من حكومة كانوا يتصورون أنها منهم وإليهم، ومن العدالة الاحتماعية أيها الإخوان المستشارون العناية بأحوال البادية ساكنتها وذلك بإدخال كل المرافق وإيصال كل الحاجيات الضرورية من كهربة للقرى والمناطق النائية وهذا برنامج كان مقرر من زمان بمشاركة مع البنك الدولي وحماية الفلاح من المضاربات ومد ه بالقروض الكافية بأقل الفوائد وتحديد الوحدة الإنتاجية في المدار الستوي والبوري والتشجيع على إنشاء التعاونيات وتوفير الحماية من وباء الجفاف ومواجهته المواجهة الكافية بالتحكم في الماء والحفاظ علية امتلاكا لناصية الطبيعة وكذلك بتقويات البنيات والتخفيض من ثمن الماء تعيما للاستفادة على الفلاحين الصغار، أيضا إلى غير هذه الإجراءات حدا للهجرة وحدا للبطالة كذلك، التي تزحف على هذا العالم المهمل إذ أن هناك إمكانيات حقيقية للتشغيل مثل توسيع المدار السقوي، إذا كنا فعلا ، أي إذا كانت الحكومة الموقرة تسعى حقيقة إلى خلق الاكتفاء الذاتي وخلق النشاط والحركية في العالم القروي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا في المشروع الذي نحن بصدده مناقشته نجد أن الحكومة تقول بأنها ستعنى بالسكن والتغطية الصحية وهما مشروعان قديمان منذ 1996 في التصريح المشترك، ثم أليست إجبارية التغطية الصحية بالنسبة للطبقة الشغيلة ضمن وعود هذا التصريح، إذن عن أي تغطية صحية تتحدث الحكومة إذا كانت تنوي الإبقاء على التحايل بين فئات المستفيدين؟.

إن التغطية الحقيقية بحاجة إلى عدالة وبحاجة إلى ضم الصناديق، كما حث المشروع الحالي أيضا إلى 60 000 من الأعوان والموظفين الذين ينتظرون الترسيم، فأين هو برنامج الحكومة لتطبيق قانون الترسيم؟

وأؤكد هنا ، وأؤكد أنه هذا قانون ، وأذكر بأننا بالأمس القريب لما كنا جميعا في المعارضة ، كنا ننتقد عدم تطبيق القوانين وكنا نتكافح ونناضل من أجل تطبيقها لإقامة دولة الحق والقانون.

إن المصداقية لها لون واحد فقط، مصداقية الأمس يجب أن تكون هي مصداقية اليوم والغد والترقية ما مصيرها داخل المشروع الحالي؟ الترقية التي هي حق لجميع العاملين والعاملات بالوظيفة العمومية، والنظام الضريبي لم يطرأ علية تغيير عليه بالنقصان إلا ما كان من إعفاء 2000، درهم سنويا، ليصل الحد المعفى إلى عشرين ألفا في حين أن الجميع كان ينتظر أن يصل هذا الأعفاء إلى 24 000 درهم.

إن أصحاب المقاولات يطالبون بتخفيض الضرائب وهم من جملة الإجراءات المساعدة على حل مشكل المؤسسات الإنتاجية، المشاكل التي تقف حجرة عثرة في وجه كل تنمية ونمو، إضافة إلى العراقيل الأخرى المتعلقة بالميكانيزمات الاقتصادية والمالية مع الأبناك والجمارك وغيرهما.، وعن الادخار وعن الادخار لا شيء هو الآخر، وعليه فكيف تريد الحكومة الوصول إلى تنمية ونمو مرتفعين مستديمين دون التمهيد لهما بالتخفيض من الطاقة التي تلتهم في بعض الأحيان34% وأنتم السيد وزير المالية والاقتصاد تتذكرون لا شك لما كنا جميعا في خندق واحد، خندق الكفاح من أجل التغيير والإصلاح بأننا كنا نقول هذا الكلام، الضرائب مرتفعة وعرقلة في وجه الإنتاج وإضعاف للإستهلاك إن ما قاله الإتحاد العام للشغالين يقوله ويقوله كثير جدا عن المشاكل التي هي في حاجة الآن إلى إصلاحات جذرية لها من علاقة مباشرة مع حياة المواطنين منها :

أولا : تبسيط المساطر الإدارية تخفيفا على المستثمرين لهم، واستجلابا لهم.

ثانيا : إصلاح القضاء ليُسرع في إصدار الأحكام من جهة ويسرع في تنفيذها من جهة ثانية، وعمال شركة ثيتا وباركا وكوسفيل في البيضاء وكومكاز بفاس وغيرها من ضحايا المعامل لا يزالون ينتظرون تنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم منذ سنوات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

من الإصلاحات الجذرية، المستعجلة كذلك إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي لا يوجد به الآن إلا 80 000 منخرط من العمال الفلاحين علما بأننا كنا قد خططنا سنة 1996 ليصل عددهم إلى نصف المليون سنة 1998، بالإضافة إلى ضرورة فائضاته للخدمة المباشرة للعمال وأرباب العمل لأنها قطاعاتهم ومساهمتهم و 25 مليار دولار كمداخيل تصرف فيها هذا الصندوق منذ إنشائه أي ما يفوق المديونية الخارجية للبلاد لم يستفد منها أصحاب الحاجة الحقيقيون بقدر ما استفادت منها فئات أخرى في مشاريع أخرى، مشاريع البذخ والأبهة فقط..

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون،

إننا نجد المشروع الحالي زيادة في ميزانية التسيير ونجد غموضا في المنهج والذي يتيح التحكم في ميزانية مصالح الدولة ذات التسيير الذاتي SEGMA و قدرها حوالي مليار و خمسمائة درهم.

إن الاتحاد العام للشغالين لما يقول هذا الكلام للحكومة التي باركها وآزرها فإن ما يريد منها الالتفاتة الحقيقية للمشاكل الاجتماعية التي تعاني منها الجماهير الشعبية وفئة الشغالين، إنما نريد من الحكومة أن تعمل على خلق 50 000 منصب شغل على الأقل هذه السنة ونريد منها أن تعمل على خلق المجموعات المتلائمة فيما بينها حكومة وأرباب عمل وشغالين، هذه هي سبيل السلم الاجتماعي بتلبية المطالب المستعجلة وجدولة ما يمكن أن ينتظر وبخلق التوافق الذي نادى به صاحب الجلالة نصره الله والذي على الحكومة أن تفهم مغزاه العميق لأن روح التصريح المشترك كانت به لأنه هو الثقافة الجديدة والشراكة الحقيقية التي تحتاجها البلاد لمواجهة المشاكل ورفع التحديات الخطيرة هذا ما تريده الطبقة الشغيلة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

حضرات السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

قبل رفع الجلسة نسجل بأننا أنهينا قبل الفترة المحددة وهذا يفسر تساهل الرئاسة مع السادة المستشارين مع العلم بأننا اتفقنا على الليونة بالنسبة للمناقشة العامة أما بالنسبة للميزانيات الفرعية فهنالك مدة مخصصة لكل فريق ولكل متدخل، من الآن أطلب من السادة المستشارين الالتزام بالحصص المخصصة لهم ولكن بالنسبة للمناقشة العامة أقول مرة أخرى بأننا اتفقنا على حصص ولكن التطبيق بليونة، غدا بحول الله يخصص للاستماع للسيد الوزير، وللتصويت وأقول للتصويت ولهذا أتوجه للسادة رؤساء الفرق وممثلي الفرق ليكون الحضور في مستوى البرنامج، هناك جلسة صباحية تنطلق في تمام الساعة التاسعة والنصف وتنتهي في الساعة الثانية عشرة، لاحترام موعد الصلاة يعني التاسعة والنصف الثانية عشر، هنالك رد السيد وزير الاقتصاد والمالية ثم الشروع في التصويت على مواد الجزء الأول المتعلق بالمداخيل لمشروع القانون المالي.ابتداء من الساعة الثالثة بعد الزوال الجلسة الثانية هنالك استكمال التصويت على مواد الجزء الأول ـ التعديلات ـ المتعلق بطبيعة الحال بالمداخيل، وفي ختام هذه الجلسة سيكون التصويت على الميزانيات الفرعية التي تحظى دائما بالإجماع وهي ميزانية البلاط الملكي وميزانية إدارة الدفاع الوطني، مع العلم بأنه بالنسبة لميزانية الدفاع الوطني سيكون التصويت غدا بحول الله ولكن التدخلات ستكون يوم السبت في نطاق ميزانية وزارة الخارجية، يوم السبت أو يوم الاثنين ولكن التصويت سيكون دائما بالإجماع غدا بحول الله أرجو كما كان الشأن اليوم الالتزام بهذه المواعيد وحضور جميع السادة المستشارين، شكرا للجميع ورفعت الجلسة.